

مكتبة

مَنْتَقَى الْوُصُولِ

إِلَى عِلْمِ الْأَصُولِ

لِلإِمَامِ الْعَلَمَةِ الْفَقِيهِ

مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ مَدَبْرِغَا صَمِي الْأَنْدَلُسِيِّ

الْمُتَوَفَّى ١٢٤١ هـ
تَحْقِيقُ

مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو سَمَاعِي الْجَزَائِرِيِّ

مكتبة
العلماء
بمكة

حقوق الطبع محفوظة

١٤١٥ هـ — ١٩٩٤ م

نشر وتوزيع

دار البخاري للنشر والتوزيع

المدينة المنورة

بريدة

ت : ٨٤٧١٩٧١

ت : ٣٢٣٦٠١٧

فاكس : ٨٤٧١٩٧١

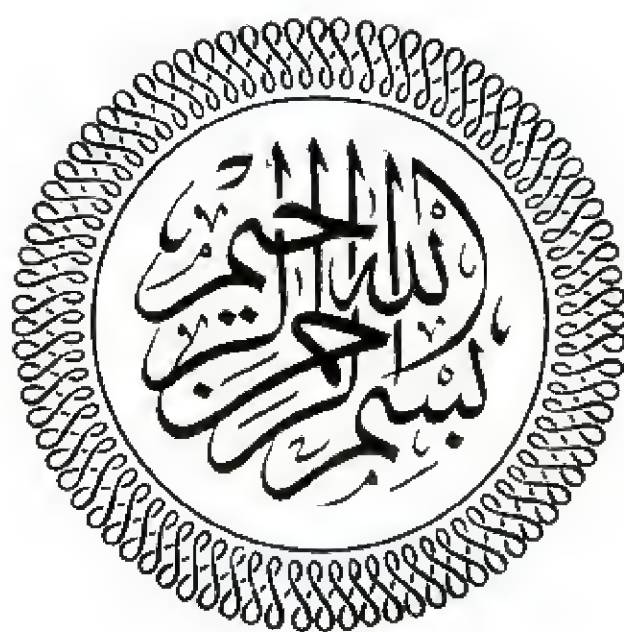
فاكس : ٣٢٤٣٦١٨

مُرْتَبَعِي الْوُضُوءِ

إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ

لِلْإِمَامِ الْعَلَمَةِ الْفَقِيهِ
مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ مَدِينِ عَاصِمِ الْأَنْدَلُسِيِّ

المتوفى ٨٢١ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه
وبعد

فإن علم الأصول من العلوم المُنتجة ، أي التي تنتج عقلاً
ناضجاً ، وفكراً منظماً ، وذهناً منضبطاً ، عن طريق الالتزام
بقواعد مَهْدَها الشرع ، وجاءت بها لغة العرب ، ودلّ عليها
العقل الصحيح .

قال الغزالي رحمه الله « خير العلم ما ازدوج فيه العقل
والسمع ، واصطحب فيه الرأي والشرع ، وأصول الفقه من هذا
القبيل ، فإنه يأخذ من صفو العقل والشرع سواء السبيل ، فلا هو
تصرف بمحض العقول ، بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول ، ولا
هو مبني على التقليد ، الذي لا يشهد له العقل بالتأييد
والتسديد » ^(١) انتهى كلامه .

وهو علم يصقل الملكات ، ويشحذ الأذهان ، ويعدّ من أكد
العلوم لمن رام التفقه في الشريعة ، والترقي في مدارجها .

قال الجويني « والوجه لكل متصدّ للإقلال بأعباء الشريعة أن
يجعل الإحاطة بالأصول شوقه الأكدر... » ^(٢) انتهى كلامه .

(٢) البحر المحيط ١ / ١٢ .

(١) المستصفى ٣ .

وكان من مناهج السلف المتقدمين في تحصيل العلم ،
الاعتماد على الحفظ ، والاستناد على الضبط ، حتى صار لقب
« الحافظ » من الألقاب الرفيعة ، ولاسيما عند مشيخة الحديث
رحمهم الله .

وهذا الاعتماد على الحفظ من أسباب منع الكتابة للحديث في
أول الإسلام ، قال الخطيب البغدادي رحمه الله « وأمر الناس
بحفظ السنن ، إذ الإسناد قريب ، والعهد غير بعيد ، ونهي عن
الانكال على الكتاب ، لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب الحفظ حتى
يكاد يبطل ، وإذا عدم الكتاب قوي لذلك الحفظ الذي يصحب
الإنسان في كل مكان ... »^(١)

وشواهد اعتماد السلف على الحفظ كثيرة جداً يتعسر حدها .
قال علي بن خشرم رحمه الله « كان إسحاق بن راهويه يملئ
سبعين ألف حديث حفظاً » .
وقال الشاعر :

علمي معي حيثما يَمْت يتبعني
بطني وعاء له لا بطن صندوق
إن كنت في البيت كان العلم فيه معي
أو كنت في السوق كان العلم في السوق

(١) تقييد العلم ٥٨ .

ومن أجل هذا المعنى صنف العلماء المتون ، واختصروا
ألفاظها ، إذ الكلام يختصر ليحفظ ، ويُيسر ليفهم .
وزيادة على ذلك نظموا المتون ، على طريقة الشعر ، لأنه
أسرع للحفظ ، وأبقى للمحفوظ ، وأسهل للاستحضار ، قال
الصنعاني في بغية الأمل :

وقد نظمتُ ما حوى معناه
نظماً يلذّ للذي يقرأه
لأن حفظ النظم في الكلام
أسرع ما يعلق بالأفهام

وقال ابن عاصم الأندلسي :
وبعد فالعلم أجل معتنى
به وكلّ الخير منه يجتنى
والنظم مُدِن منه كل ما قصي
مذلل من ممّطاه ما اعتصى
فهو من النثر لفهم أسبق
ومقتضاه بالنفوس أعلق

وقال النابغة القلاوي :
وإنما رغبت في النظام
لأنه أحظى لدى المرام
وهو الذي تصغي له العقول
وسيف من حصّله مسلول

وإن من أحسن المتون في علم الأصول ، منظومة مرتقى
الوصول للعلامة محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي .

وقد قام الأخ محمد بن عمر سمّاعي بإخراج هذه المنظومة ،
والاعتناء بها ، فكان جهداً مشكوراً ، وعملاً حسناً ، نسأل الله
تعالى أن يتقبله ، ويثيب صاحبه ، وقارئه ، والله المستعان ،
والحمد لله رب العالمين .

كتبه

مصطفى مخدوم القاري

المحاضر بكلية الشريعة

بالجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة

بسم الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتدي ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد : فإن خير ما أُفْنِيَتْ فيه الأعمار ، وبُذِلَتْ فيه الجهود ، وسُخِّرَتْ لخدمته العقول وأوقِظَتْ له الهمم فهم كتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - فهما مصدرا كل خير ، ومعيننا كل نفع ومسلكنا النجاة في الدارين ، وكل علم يخدمهما من قريب أو بعيد ، أو يُقَرِّب لِمَا يخدمهما ، ويعين على تدبّرهما وفهمهما فهو جدير بأن يصرف له حظ من الوقت والجهد ، ويشتغل به ويُعْتَنَى .

ويأتي في مقدمة علوم الوسائل الخادمة لكتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - عن كثب وقرب خدمة مباشرة

علم أصول الفقه ، هذا العلم الذي جمع في سلك نظامه قواعد الفهم الصحيح والاستنباط القويم والنظر السديد في كتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - فهو معدن الاجتهاد وقالبه ومن رامه بغيره فقد تعلق بأصولٍ ذاوية وبني على قواعد واهية وما أجمل قول من قال : (من حُرِمَ الأصول حُرِمَ الوصول) .

ولمّا كان هذا العلم واسع الأطراف كثير الشُّجون تعيّن على طالبه أن يتدرّج في مسالكه ويتعرّف على أوليات طريقه وذلك بتأصيل فهمه له على مختصرات جامعة لأساسيّاته ومهمّاته يعكف عليها قراءة وفهماً وحفظاً فيُجيدّها ويتقنّها ثم يرتقى منها إلى ما هو أوسع أفقاً وأبسط شرحاً وأكثر تفريعاً ، ومن أتى هذا العلم من غير هذا الطريق بعدت عليه الشقة وضّاقت نفسه به ذرعاً وخرج منه متذمّراً آيساً وتحقّق فيه قول القائل (من طلب العلم جملة تركه جملةً) .

ولقد عمد كثير من العلماء الجهابذة - رحمهم الله

تعالى - إلى الغوص في أعماق هذا العلم والخوض في
غماره واستخرجوا دُرره وكنوزه الدِّفِينَة ، ثم نظموها
مُتُوناً ومختصرات في صور مُختلفة وأثوابٍ متغايرة تقريباً
للمبتدي وتذكّاراً للمنتهي .

وإنّ من الذين أبدعوا في نظم قواعد هذا العلم الغرر
وأجادوا في عرضها وترتيبها وأفادوا بما جاءوا به الإمام
العلامة محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي المالكي في
مختصرات عدّة منها هذه المنظومة التي نُقِّدَم لها .
فمنظومته هذه من أبلغ وأجمع وأسهل ما نظم في
أصول الفقه ، بل لا تكاد تضاهيها في يُسْر العبارة
وسلاسة الأسلوب ووضوح التركيب مع الجمع للقدر
المطلوب من هذا العلم وقواعده في حدود اطلاعي
منظومة أُخرى وسأُبَيِّن ذلك عند الكلام على المنظومة
بعد الترجمة لناظمها .

النَّاطِمُ^(١) : هو الإمام العالم الفقيه القاضي أبو بكر

(١) هذه التّرجمة مجموعة من شرح التّسُولي . وشرح التّاودي على
أرجوزة (تحفة الحكام) للنّاطم .

محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي الغرناطي وُلد ثاني عشر جمادي الأولى من عام ٧٦٠ هـ ، وتوفي حادي عشر شوال عام ٨٢٩ هـ كان رحمه الله نحويًا بارعاً ، وأديباً سَلَقِيّاً وشاعراً مطبوعاً مبرزاً في علمي البديع والبيان فاضلاً مُتَقِناً لعلم الفقه والقراءات مشاركاً في الأصول والحساب والفرائض مشاركة حسنة ، متقدماً في الأدب نظماً ونثراً . من شيوخه الذين تلقى عنهم العلم :

- ١ - ناصر السنة الأستاذ : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي .
- ٢ - والحافظ القاضي أبو عبد الله محمد بن علاق .
- ٣ - والقاضي أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الثميري .
- ٤ - والإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد التلمساني .
- ٥ - والأستاذ أبو سعيد فرج بن قاسم بن لب .
- ٦ - والأستاذ أبو عبد الله القيحاوي .
- ٧ - خاله محمد وأحمد ولدا أبي القاسم بن جزي .
- ٨ - والأستاذ أبو عبد الله محمد بن علي البُلنسي .

من آثاره العلمية :

١ — تُحفةُ الحُكام في نكت العقود والأحكام : وهي أرجوزة مطبوعة وعليها شروح كثيرة وعليها مدار القضاء بالأقطار المغربية لما هي عليه من حسن الأسلوب عند المالكية .

٢ — أرجوزة مَهْيَعُ الأصول في علم الأصول : وهي ألفية نظمها قبل المرتقى وقد أشار إليها عند تخرجه للمرتقى وبين أن المرتقى فاقت المهييع بكونها خاصة بعلم الأصول وقواعده لم يُدخل فيها غيره من الفنون كاللغة والمنطق إلا يسيراً من مقدمات ، ومنظومة مهييع الأصول تُوجد منها نسخة على الميكروفيلم بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية تحت رقم (٤٠٨١) والموجود منها ما يُقارب نصفها فقط .

٣ — « مُرتقى الوُصول إلى علم الأصول » وهي هذه الأرجوزة التي نقدم لها .

٤ — « نيل المنى في اختصار الموافقات » .

٥ — وأرجوزة إيضاح المعاني في قراءة الثنائي ، وغير ذلك .
المنظومة : تُعتبر منظومة المرتقى من أجود ما نُظم في

بابها وأبدع ما كُتب في فنّها وذلك :

١ — لمكانة ناظمها العلمية فهو أحد أنجم هذا الفن لاسيما وقد أخذَه عن فارسه المشهور الذي نال منه الحظ الموفور الإمام العلامة : أبي إسحاق الشاطبي . ولذلك فإنَّ المرتقى يُعتبر نَظْماً مُختصراً لبعض مسائل الموافقات ، وقد أحسن شارح المرتقى محمد فال الشنقيطي - رحمه الله تعالى - في ربط الآيات ربطاً مباشراً بأقوال الشاطبي في الموافقات فكانت بمثابة العناوين الرئيسية لها . وبعمل أدنى مقارنة بين الموافقات ومنظومة مرتقى الوصول تُرى قوة الرابطة بين المُصنِّفين وقرب الوُشيجة بينهما .

٢ — ولسهولة الاستفادة منها لحسن نظمها وعظم قدر فائدتها وإتيانها على أهم مسائل الأصول بعيدة عن التعقيدات المملّة والتعمّقات المبالغ فيها والتي قد لا ينبني عليها كبيرُ فائدة أو عظيم جدوى .

كُلُّ ذلك في أسلوب رفيع ، وتعبير رصين خالٍ من التعقيد والتغريب وساعد الناظم في ذلك ما أُوتِيَ من

ملكة بيانية وقدرة لغوية وتمكّن من أزمة الكلام نثراً
وشعراً .

٣ — ولحسن الخطّة التي مشى عليها الناظم في عرض
قواعد هذا العلم وسلامتها من التداخل والخلط الذي قد
يكون عائقاً كبيراً أمام تحقيق المراد من الكتابة في هذا
الفن حيث بدأ أولاً بالكلام على مُدرّكات العقل ومراتب
المعرفة ومنها انتقل إلى الكلام على الدليل وقسّمه إلى
حسّي وعقلي ومركب منهما باعتبار وإلى نقلي وعقلي
باعتبار آخر .

ثم انتقل إلى مباحث لغوية لا غنى عنها في فهم
النصوص ، منتقلاً منها إلى الكلام على الأحكام وأقسامها
وما يتعلّق بها من مسائل وما تتوقّف عليه الأحكام من
الأسباب والشروط والموانع وقسّمها تقسيماً بديعاً في
حسن تمثيل ، ومتى تعتبر من جهة الوضع أو جهة
التكليف ، وما يوصف به فعل المكلف من الصحة
والبطلان والأداء والقضاء والعزائم والرخص .
ثمّ بعد ذلك عَقَدَ فصلاً خاصاً بمقاصد الشريعة

والتكليف وشروطه وأنواع الحقوق وأفعال المكلف .
وبعد هذه المقدمات تكلم على أدلة الشرع الرئيسية
وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس وما يتعلق بها .
ثم عقد مباحث للكلام على الأدلة المختلف فيها
كالاستصلاح والاستدلال وأنواعه والاستقراء
والاستحسان والعرف وسد الذرائع وشرع من قبلنا .
وأخيراً تحدّث عن الاجتهاد : تعريفه وشروطه
والتصويب والتخطئة والتقليد والإفتاء والترجيح وأسباب
الخلاف .

ولقد كان القصد من الاعتناء بهذه المنظومة هو محاولة
إخراجها من عالم المخطوطات إلى عالم المطبوعات حتى
يتسنى لطالب هذا الفن الحصول عليها والاستفادة من
جواهرها وكنوزها وذلك بعد تصحيحها وضبط ما
يحتاج إلى ضبط ، وتكميلاً للفائدة أثبت الفوارق
الموجودة بين النسخ المتوفرة عندي على هوامش
المنظومة ، وما جزمت بكونه خطأ تركته دون الإشارة
إليه .

هذا ولا أدعى أنني بلغت الكمال فيما صنعته وإنما
هي محاولة من مقر بتقصيره وعجزه فإن أصبت فمن الله
وإن أخطأت فمن نفسي الأمانة بالسوء ومن الشيطان .

كتبه بالمدينة النبوية

محمد بن عمر سماعي الجزائري

سنة ١٤١٣ هـ .

النسخ المَعْتَمَدَة :

وقد اعتمدت في ضَبْط أبيات هذه المنظومة على
ثلاث نسخ :

الأولى : ورَمَزت لها بالرمز (ك) مخطوطة بخط
مغربي جميل كتبها محمد الحسن بن أحمد البدوي بمكة
المكرمة سنة ١٣٢٨ هـ ولم يذكر النسخة التي كُتِبَ
عنها ، وإنما ذكر أنَّه كتبها لأخيه في الله العلامة محمد
حبيب الله بن مايابي الذي كتب عليها بخطه (قد ختمت
هذا النظم المبارك السَّلس بباب السَّلام من المسجد الحرام
بالتدريس مع التحقيق والتدقيق فله الحمد على ذلك
وغیره من وافر إنعامه)

الثانية : وهذه النسخة عبارة عن شرح للمرتقى
للشيخ علامة زمانه يحيى الولاتي - رحمه الله تعالى -
بعنوان (بلوغ السؤل وحصول المأمول من مرتقى
الوصول) وكان فراغه منه سنة ١٢٩١ هـ وقد طُبِعَ هذا
الشَّرح مع كتاب (فتح الودود شرح مراقي السَّعود)
لنفس المؤلف ؛ بمطبعة فاس سنة ١٣٢٧ هـ والظاهر أن

محمد الحسن بن أحمد البدوي السابق ذكره فرغ أبيات
مخطوطته من هذه النسخة وذلك :

١ - لما بينهما من التزام : فإن الفارق الزمني بينهما
سنة واحدة .

٢ - ولما بينهما من توافق في كثير من المواضع التي
تختلف فيها عنهما النسخة الثالثة الآتي ذكرها ، ولما
بينهما من تتابع في جُلّ الأخطاء التي عثرت عليها من
سقط وتصحيف .

٣ - ولإدراجه في بيت من أبيات المنظومة كلاماً
مطابقاً لكلام الشارح المذكور وذلك عند قول الناظم :
وذاك حفظ الدين ثمّ العقل

والنفس والمال معاً والنّسل
حيث كتب عجزه محمد الحسن : و (ثالثها حفظ)
النّفس (ورابعها حفظ) المال والكلام المدرج هو نفسه
كلام « يحيى الولاتي » في شرحه للمرتقى .

ولذلك فإني اعتبرت النّسختين نسخة واحدة
واكتفيت بالمقابلة بينهما والاستفادة من ذلك في تحقيق

المُرَاد دون أَنْ أُشِيرَ إِلَى نسخة فاس في هوامش المنظومة .

٣ - الثالثة ورمزت لها بالرمز (م) وهي أيضاً شرح للمرئقي ومؤلفه : « محمد فال بن بابه الشنقيطي » ، وقد قام طالبان بالمعهد العالي للدراسات الشرعية والبحوث الإسلامية بنواقشوط بتحقيقه وذكرنا في تقديمهما أنّهما اعتمدا على خمس نسخ خطيّة وهذا الشرح لم يُطبع بعد ولا يزال مكتوباً بخط اليد ، غير أنّ المُحَقِّقَيْن فاتهما الاعتناء بضبط أبيات المنظومة وتصحيح ما وقع من أخطاء النساخ فيها .

* * *

الحمدُ لله المحيطِ علمُهُ
السَّابِقِ الخلقَ جميعاً حكمُهُ
سبحانَهُ من واجبٍ وجودُهُ
عمَّ العبادَ لطفُهُ وجودُهُ
أبدع ما شاء كما قد شاء
وفضله مَنْ به ابتداء
وعمَّ بالتكليف كلَّ ما خلق
وخصَّ مَنْ شاء بما له سبق
وقدَّر الأرزاق والآجالاً
وحصر الأنفاس والأعمالاً
ليجزِي العاصي والمُطيعاً
وَلَوْ يَشَاءُ لَهْدَى الْجَمِيعَا
أضلَّ مَنْ شاءَ وَمَنْ شاءَ هَدَى
وَأَرْسَلَ الرُّسُلَ لِتُبَيِّنَ الْهُدَى

وعندما تَوَالَتِ الضَّلَالَةُ

هَدَاهُمْ بِخَاتَمِ الرِّسَالَةِ

الْحَاشِرِ الْمَاجِي نَبِيِّ الرَّحْمَةِ

مُحَمَّدٍ أَحْمَدَ هَادِيَ الْأُمَّةِ

دَاعِيَهُمْ لِمِلَّةِ الْإِسْلَامِ

مُبَيِّنًا لِلْحِلِّ وَالْحَرَامِ

مُجَدِّدًا مَعَالِمَ الْإِيمَانِ

وَمُظْهِرًا مَنَاجِجَ الْإِحْسَانِ

وَلَمْ يَزَلْ يَدْعُو إِلَى دِينِ الْهُدَى

لِيُنْجِيَ الْأُمَّةَ مِنْ مَهْوَى الرَّدَى

حَتَّى دَعَاهُ رَبُّهُ إِلَيْهِ

مُرَدِّدًا صَلَاتَهُ عَلَيْهِ

وَبَقِيَ سُنَّتُهُ مُسْتَمْسَكًا

فَلَنْ يَضِلَّ مَنْ بَهَا تَمَسَّكَ

صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا أَبَدَتْ هُدَى

وَمَا اقْتَفَى سَبِيلَهَا مَنِ اهْتَدَى

وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ أَجَلٌ مُعْتَنَى

بِهِ وَكُلُّ الْخَيْرِ مِنْهُ يُجْتَنَى

وَالنَّظْمُ مُدِنٌ مِنْهُ كُلُّ مَا قَصَى

مُذِلٌّ مِنْ مُمْتَطَاهِ مَا اغْتَصَى

فَهُوَ مِنَ النَّثْرِ لِفَهْمٍ أَسْبَقُ

وَمُقْتَضَاهُ بِالنُّفُوسِ أُغْلَقُ

لِذَا اسْتَعْنَتْ اللَّهُ فِي تَسِيرِ

عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ بِالتَّقْرِيرِ

فِي هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ الْمَشْطُورَةِ

فَهِيَ عَلَى تَأْصِيلِهِ مَقْصُورَةٌ ٢٣

حَاشَيْتُهَا مِنْ لُغَةٍ وَمَنْطِقِ

حِرْصاً عَلَى إِضْاحِ أَهْدَى الطَّرِيقِ

إِلَّا يَسِيرًا مِنْ مُقَدِّمَاتِ
 تُفِيدُ فِي مَسَائِلِ سَتَاتِي
 فَاسْتَكْمَلْتُ عِدَّتُهَا خَمْسِينَ
 تَالِيَةً ثَمَانِيًا مُبِينًا
 وَعِنْدَمَا تَمَّتْ بِهَا الْمَقَاصِدُ
 وَمَهَّدَتْ بَيَانَهَا الْقَوَاعِدُ
 ٢٥ سَمَّيْتُهَا بِمُرْتَقَى الْوُصُولِ
 إِلَى الضَّرُورِيِّ مِنَ الْأُصُولِ^(١)
 وَمَا بِهَا مِنْ خَطِئٍ وَمِنْ خَلَلٍ
 أَذْنْتُ فِي إِصْلَاحِهِ لِمَنْ فَعَلَ
 لَكِنْ بِشَرَطِ الْعِلْمِ وَالْإِنْصَافِ
 فَذَا وَذَا مِنْ أَجْمَلِ الْأَوْصَافِ^(٢)

(١) فِي (ك) وَسَمَّيْتُهَا .

(٢) فِي (م) فَذَا إِذَنْ .

والله يهدي سُبُلَ السَّلامِ
سبحانه بحَبْلِهِ اعتصامي

مُقَدِّمَةٌ

علمُ أصولِ الفقه علمٌ نافعٌ
لِقَدْرِ مُسْتَوِلٍ عَلَيْهِ رَافِعٌ
وَالْفَقْهُ أَنْ يُعْلَمَ عَنْ دَلِيلٍ
حُكْمُ فُرُوعِ الشَّرْعِ بِالتَّفْصِيلِ
وَجُمْلَةُ الْأَدَلَّةِ الْكُلِّيَّةِ
أَصُولُهُ وَكُلُّهَا قَطْعِيَّةٌ
وَالظَّنُّ فِي بَعْضِ التَّفَاصِيلِ يَقَعُ
وَهُوَ لَهُ مُعْتَمَدٌ وَمَتَّبَعٌ
فَائِدَةُ الْعِلْمِ بِكُلِّ الشَّرْعِ
أَخْذاً وَتَرْكاً عَنْ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ

وَمُسْتَمَدُّهُ مِنَ الْكَلَامِ
وَالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَالْأَحْكَامِ

فصل في مُدْرِكِ الْعَقْلِ^(١)

أَوَّلُ مَا تُدْرِكُهُ تَصَوُّرُ

وَعَنْهُ تَصَدِيقٌ لَهُ تَأْخُرُ

فَأَوَّلُ إِدْرَاكِكَ مَعْنَى مُفْرَدٍ

وَالثَّانِ إِدْرَاكِكَ لِحُكْمٍ مُسْنَدٍ

إِمَّا عَلَى النَّفْيِ أَوْ الْإِثْبَاتِ

كَلِمَ يَقُمُ زَيْدٌ وَعَمَرُو عَاتٍ

كِلَاهُمَا قَسَمٌ بِالْوُجُوبِ

إِلَى الضَّرُورِيِّ وَلِلْمَطْلُوبِ

(١) المدرك بضم الميم من أدركت الشيء مُدْرِكًا . وهذا مُدْرِكُهُ أَي
موضوع إدراكه .

بُرْهَانُهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ ذَا الْحُكْمِ
لَعَمَّ جَهْلٌ أَوْ لَعَمَّ عِلْمٌ

فَصْلٌ

وَالْعِلْمُ مَا يَدْرُكُهُ الْعَقْلُ وَلَا
يَرَى^(١) لَمَّا نَاقَضَهُ مُحْتَمَلًا
وَعَكْسَهُ اعْتِقَادٌ إِنْ طَابَقَ صَحٌّ
أَوْ لَمْ يُطَابِقْ فَفَسَادُهُ اتَّضَحَ
وَالشَّكُّ مَا كَانَ مِنَ الْإِدْرَاكِ
مُحْتَمَلًا أَمْرَيْنِ بَاشْتِرَاكِ
وَالظَّنُّ مَا كَانَ لَهُ التَّرْجِيحُ
فِي ذَاكَ وَالْوَهْمُ هُوَ الْمَرْجُوحُ
وَادْعُ أَمَارَةٍ مُفِيدِ الظَّنِّ
وَالظَّنُّ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ يُغْنِي

(١) فِي (ك) لَمَّا نَقِضَهُ .

فما يُرى عن ثقةٍ منقولاً
دون التواترِ ادَّعاه مَقْبُولاً
وما عَلَيْهِ للورى مُوافَقَه
من عادةٍ أَوْ غيرِها موافَقَه^(١)
أَوْجَلُّهم أَوْ مَنْ لَهُ الفضلُ أَلْفُ
فذاك بِالْمَشْهُورِ عندهم عُرِفَ
وادَّعُ مُفيدَ العلمِ بالدَّلِيلِ
وذاك أَقسامٌ لَدَى التَّفْصِيلِ
دَلِيلٌ حَسٌّ ودَلِيلٌ عَقْلِيٌّ
ومِنْهُما مُركَّبٌ ونَقْلِيٌّ
هـ. فَالْحَسُّ فِي الرُّؤْيَةِ وَالسَّمْعِ وَفِي
ذَوْقِ وَشَمٍّ ثُمَّ لَمَسِ اقْتَفَى
وَقَسَمَ الْعَقْلِيُّ لِلضَّرُورِي
وَمُسْتَفَادٍ بَعْدُ فِي الْأُمُورِ

(١) فِي (ك) وَغَيْرِهَا .

وذا الدليل في الأصول لا يقع
معتمداً أصلاً ولكن متبع
وعلمنا بمثل حزن وفرح
إلحاقه بما مضى قد اتضح
والحدس والتجرب من مركب
ومعهما تواتراً له أنسب
ومثلها قرائن الأحوال
لابن الجويني وللغزالي

فصل في بيان الدليل

والنقل في الإجماع والكتاب مع
تواتر السنة كل متبع
وللقياس وإلاستقراء
نفع وللمثيل في الأنحاء
أما القياس فهو ما تركباً
من جملتين ينتجان الطلب

وإن يكن جميعه قطعياً
 فينتج القطعي لا الظني
 وإن تكن إحداهما ظنية
 فليس بالمنتج للقطعية
 ونوع الاستقراء في التفسير
 تتبع للحكم في الأمور
 فيحصل الظن بأن الحكم قد
 عم من الأفراد كل ما وجد
 وربما يبلغ في ذا الحكم
 مبلغ أن يفيد حال العلم
 كعلمنا في النحو أن الرفعاً
 يعم كل الفاعلين قطعاً
 ولا يُزيل القطع بالكلية
 تخلف إن كان من جزئية^(١)

(١) في (م) تخلف إن كان في .

والحكمُ للشَّيْءِ بوصفٍ ظاهرٍ
 في مثله التَّمثِيلُ في مصادِرِ
 واعتبرِ المقايِسَ الفقهِيَّةَ
 فَهِيَ على أساسِهِ مَبْنِيَّةٌ
 وإنْ يَكُ الْعَقْلُ لِنَقْلِ عَضْدَا
 فَالنَّقْلُ متبوعٌ بَحِثٍ وَجِدَا
 إذ ليس للعقلِ مجالٌ في النَّظَرِ
 إِلَّا بِقَدْرٍ ما من النَّقْلِ ظَهَرَ
 والحُسْنُ كالقُبْحِ به خَلْفٌ جَلِي
 بين أُولِي السُّنَّةِ والمُعْتزِلِي
 يَقُولُ أَهْلُ السُّنَّةِ التَّحْسِينُ
 وَضَدُهُ بِالشَّرْعِ يَسْتَبِينُ
 والعقلُ قَبْلَ الشَّرْعِ ما لَهُ نَظَرٌ
 وَإِنَّهُ لَهُمْ لِأَصْلٍ مُعْتَبَرٌ^(١)

(١) في (م) هذا البيت قبل قوله (والحسن كالقبح به خلف جلي)
 والظاهر أنه من تصرف الناسخ .

وقال أهل الاعتزال العقل
 له مجال في الأمور قبل
 ثم أتى الشرع مؤكداً لما
 أدرك أو مبيناً ما انبهما^(١)
 ٧٥ وهو لهم من الأصول الواهية
 وعلقوا به فروعاً ذاوية
 والحسن والقبح في الاستعمال
 ينسبة النقص أو الكمال
 أو جهة النفاذ والوفاء
 للطبع عقليان باتفاق
 وحمل الأشياء قبل الشرع
 على الإباحة لها والمنع
 الأصبهاني و الأبهري
 والقول بالتوقف المرضي

(١) في (م) أبيهما .

لَكِنْ عَلَى دَلَالَةٍ شَرْعِيَّةٍ
وَفَاسِدٌ لِغَيْرِ هَذِهِ النَّيَّةِ^(١)
وَلَيْسَ بِالْوَاجِبِ شُكْرُ الْمُنْعِمِ
عَقْلًا سِوَى فِي الْمَذْهَبِ الْمَذْمُومِ

فَصْلٌ فِي ابْتِدَاءِ الْوَضْعِ

الْوَضْعُ أَنْ يُجْعَلَ لِلْمَعْنَى عِلْمٌ
لَفْظٌ يَفِيدُ مَا لَدَى النَّفْسِ ارْتِسَامٌ
وَالْقَصْدُ بِاللَّفْظِ لِقَصْدٍ وَاضِعِهِ
ذَلِكَ الْإِسْتِعْمَالُ فِي مَوَاقِعِهِ
وَالْحَمْلُ الْإِعْتِقَادُ فِيمَا قَصِدًا
مِنْ ذَلِكَ الْوَضْعِ الَّذِي قَدْ وَرَدَا
وَهَبُهُ قَدْ أَصَابَ فِي إِعْتِقَادِهِ
أَوْ خَالَفَ الْوَاضِعَ فِي مُرَادِهِ

(١) فِي (م) هَذِهِ ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْقَوْلَ بِالْإِبَاحَةِ أَوْ الْمَنْعِ الْمُسْتَنْدَ لِغَيْرِ دَلَالَةِ
الشَّرْعِ بَلْ عَلَى دَلَالَةِ الْعَقْلِ فَاسِدٌ وَهُوَ قَوْلُ الْمُعْتَزِلَةِ .

ومبدأ اللغة قيل علم
وقيل وضع واستقرّ الفهم
وبعضهم مذهبه التوقيف
في قدر ما يكفي به التعريف
ثم الجميع ممكن الوقوع
والخلف لا يُشمر في الفروع
وبعضهم خالف جلّ الناس
فأثبت اللغة بالقياس

فصل في أسماء الألفاظ

اللفظ والمعنى إذا تعدّدا
معاً تباين كراح واغتدى
وفي اتحاد متواطٍ إن ظهر
فيه التساوي مثل أرض وشجر
ومع تفاوتٍ لديه باد
مشكك كالنور والسواد
وما به المعنى فقط تعدّدا
كالعين فهو الاشتراك وردا

وما يُرى لِنوعٍ ذا يُخالفُ
كالبُرِّ والقَمَحِ هو المُرادُفُ
وليسَ مِنْهُ ما به لِمَقْصِدِ
زيادةٍ كالسَّيفِ والمُهَنْدِ
والوضعُ شرطُ الإِشْراكِ حيثُما
أتى وإِلَّا فَهُوَ لِلنَّقْلِ انْتَمَى

فصل

وقوعُ لفظِ الإِشْراكِ وَضِعًا
في مَعْنِيهِ الخلف فيه وقعا
والحكمُ فيه إن أتى مُجَرِّدا
تَوَقَّفُ فيه بَحِثُ وَجِدًا
والشَّافِعِيُّ حَامِلٌ لَهُ عَلَى
ما يَقْتَضِيهِ الإِشْراكُ ما عِلا
وحيثُما احْتَفَّتْ به القرائنُ
فَهُوَ لَتَعْيِينِ المُرادِ ضَامِنٌ ١٠٠

وفي الكتاب منه بعضٌ قد أتى
مثلُ قُرْوٍ حَكْمُهُ قد ثَبَتَا
ومثله بعضُ الْمُعَرَّبَاتِ
كَالْأَبِّ وَالْقُسْطَاسِ وَالْمِشْكَاةِ
وَجَمْعُ مَا عَلَى اشْتِرَاكِ قَدْ وُضِعَ
يُنْبَنَى عَلَى الْحَمْلِ الَّذِي مِنْهُ سُمِعَ
وَصَحَّ أَنْ يُنَوَّبَ عَنْ مُرَادِفِ
مُرَادِفِ كُمُقْسِمٍ وَحَالِفِ
وَالْحَدِّ وَالْمَحْدُودِ أَوْ مَا بِالتَّبَعِ
كَبَسَنَ فِيهِ التَّرَادُفُ امْتَنَعَ

فصل في الحقيقة والمجاز

مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا لَهُ قَدْ وُضِعَا
حَقِيقَةً يُدْعَى بِحَيْثُ وَقَعَا
وَعَكْسُهَا الْمَجَازُ إِنْ كَانَ انْتَقَلَ
وَهُوَ عَلَى عِلَاقَةٍ قَدْ اشْتَمَلَ

ولَيْسَتْ الْآحَادُ مِنْهُ تَفْتَقِرُ
لِلنَّقْلِ شَأْنُ كُلِّ مَا لَا يَنْحَصِرُ

ثُمَّ كِلَاهُمَا مَعاً قَدْ يَنْعَكِسُ
فِي الشَّرْعِ وَالْعُرْفِ وَلَيْسَ يُلْتَبَسُ
وَلَيْسَتْ الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ

لِمَنْ عَدَا الْقَاضِيَّ بِالْمَنْفِيَّةِ

ثُمَّ الْمَجَازُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ
يَكُونُ فِي الْمُفْرَدِ وَالْمُرَكَّبِ

وَهُوَ تَشْبِيهٌ أَوْ اسْتِعَارَةٌ
وَمَعَ زِيَادَةٍ وَنَقْصٍ تَارَةً^(١)

وَحَيْثُمَا عُبرَ بِالمُسَبَّبِ
عَنْ سَبَبٍ أَوْ عَكْسِهِ بِالسَّبَبِ

(١) فِي (ك) مَعَ زِيَادَةٍ .

أَوْ اسْمٌ كُلٌّ إِنْ يَكُنْ قَدْ أُطْلِقَا
لِبَعْضٍ أَوْ عَكْسٌ كَذَاكَ حَقَّقَا
أَوْ اسْمٌ مَا مَضَىٰ وَمَا يُسْتَقْبَلُ
وَمِثْلُ ذَا الْمَعْنَىٰ بِوَصْفٍ يَحْصُلُ
أَوْ اسْمٌ مَا جَاوَرَ لِلْمُجَاوِرِ
وَقِسْ عَلَىٰ ذَاكَ بِأَمْرِ ظَاهِرٍ
وَاللَّفْظُ ذُو الْمَجَازِ وَالْحَقِيقَةِ
كَذِي اشْتِرَاكِ فَاتَّبِعْ طَرِيقَهُ^(١)

فصل في المقتضيات المحتملة

أَلِاحْتِمَالٌ قَابِلٌ التَّرْجِيحِ
وَالْحَكْمُ لِلرَّاجِحِ لَا الْمَرْجُوحِ

(١) في (م) كذا اشتراك ، ومعناه على المُثَبِّتِ أَنَّ اللَّفْظَ الَّذِي لَهُ مَجَازٌ وَحَقِيقَةٌ يَجْرِي فِيهِ الْخِلَافُ الَّذِي يَجْرِي فِي الْمَشْتَرَكِ .

فَكُلُّ أَصْلٍ خُصَّ بِالتَّقْدِيمِ.

مَعَ فِرْعِهِ الْمَعْلُومِ بِالتَّقْسِيمِ^(١)

وَذَاكَ كَالْتَّخْصِصِ وَالتَّأْكِيدِ

وَالنَّسْخِ وَالْمَجَازِ وَالتَّقْيِيدِ

وَالنَّقْلِ وَالْإِضْمَارِ وَالتَّأْوِيلِ

وَمَا يُرَى كَذَاكَ مِنْ أَصُولِ

وَذَاكَ حَيْثُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلُ

أَنَّ الْمِرَادَ الْفِرْعُ لَا التَّأْصِيلُ^(٢)

وَالْأَخْذُ بِالشَّرْعِيِّ مَعَ عَقْلِيٍّ

وَمِثْلُهُ الْعَرْفِيُّ مَعَ وَضْعِيٍّ

وَفِي احْتِمَالِ مُقْتَضِي فِرْعَيْنِ

الْحُكْمُ أَخْذُ أَقْرَبِ الْأَمْرَيْنِ

قَدَّمَ عَلَى الْمَجَازِ تَخْصِصاً وَذَا

قَدَّمَ عَلَى الْإِضْمَارِ فَهُوَ الْمُحْتَذَى ١٢٥

(١) فِي (م) فِكُلْ فِرْعٍ . (٢) فِي (م) هَذَا الْبَيْتُ مَتَأَخَّرَ عَنْ قَوْلِهِ (وَالْأَخْذُ بِالشَّرْعِيِّ ..).

وكلّها قَدَّمَ على النّقلِ كما
جَمِيعُهَا عَلَى اشْتِرَاكِ قَدَّمَ
وَالنَّسْخَ لَا تُقْلَ بِهِ إِلَّا إِذَا
لَمْ تُلَفِّ فِيهِ غَيْرَ ذَاكَ مَاخِذًا
وَفِي مَجَازٍ رَاجِحٍ يُعَارِضُ
حَقِيقَةً بِالْعَكْسِ خُلْفٌ عَارِضُ
فَقَدَّمَ الْحَقِيقَةَ النُّعْمَانُ
وَالْعَكْسَ عَنْ تَلْمِيزِهِ اسْتَبَانُوا
وَنَقَلُوا فِيهِ لِفَخْرِ الدِّينِ
تَوَقُّفًا عَنْ عَهْدَةِ التَّعْيِينِ^(١)

فصل في لحن الخطاب وفحواه ودليله

وَيَحْصُلُ الْقَصْدُ مِنَ التَّفْهِيمِ
بِالِاقْتِضَا وَاللَّفْظِ وَالْمَفْهُومِ

(١) في (م) ونقله .

لَحْنُ الْخُطَابِ الْإِقْتِضَاءُ مَا عُرِفَ
مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَلِلْفَهْمِ حُذْفُ
وَالْعَقْلُ عُمْدَةٌ فِي الْإِقْتِضَاءِ
وَقَدْ يُرَى بِالْشَّرْعِ فِي أَشْيَاءٍ
وَبُرْفَعُ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَلَا
صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ مُثْلًا
وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بِالتَّصْرِيحِ
مَعَ قَصْدِهِ وَمِنْهُ بِالتَّلْوِيحِ
فَأَوَّلُ كَمُقْتَضِي التَّحْلِيلِ
وَمُقْتَضِي التَّحْرِيمِ فِي التَّنْزِيلِ
وَالثَّانِ مَثَلُ فَاقْطَعُوا أَوْ فَاجْلِدُوا
فِي الْفَهْمِ لِلتَّعْلِيلِ حَيْثُ يَرُدُّ
وَمِثْلُهُ مَا جَاءَ فِي التَّرْغِيبِ
وَالْمَدْحِ أَوْ فِي الذَّمِّ وَالتَّرْهِيْبِ

وذاك ما يُقصدُ في العبارة
وغيرُ مقصودٍ هو الإشارة
مثلُ أقلِّ الحملِ من دليله
وأكثرِ الحيضِ على تفصيله
ثمَّ الذي فحوى الخطابِ طابقه
فذلك المفهومُ ذو الموافقة
وهو الَّذي المسكوتُ عنه حكمه
من جهةِ المنطوقِ بادٍ فهمه
وقد يُرى المسكوتُ عنه أهلاً
لحكمِ منطوقٍ به وأوَّلَى
وإن يكن في حكمه قد خالفه
فإنَّه المفهومُ ذو المُخالفه
وسمِّي الدليلُ للخطابِ
وخصَّه النُّعمانُ باجتناِبِ

ومالكٌ قال به والشافعي
 وليس في المنطوق خوف مانع^(١)
 والأخذ بالمفهوم في المذهب
 ممتنع إن يجز مجرى الغالب
 كفي حجوركم كذا ما أشبهها
 سبعين مرةً مُبالغاً بها
 في الشرط والغاية ذا المفهوم قد
 جاء وفي استئنا وحصرٍ وعدد
 وجاء في العلة والزمان
 والوصف بالخلف وفي المكان^(٢) ١٥٠
 وللذي يلزم حتماً اجتنب
 من ماسوى الدقاق مفهوم اللقب^(٣)

(١) في (م) كالشافعي . (٢) في (م) والوصف والحال وفي المكان .

(٣) في (ك) من قد عدا .

فصل في الأحكام

مباح أو واجب أو حرام
أو ندب أو مكروه الأحكام
فالواجب المطلوب شرعاً فعله
جزماً ودون الجزم ندب أصله
والترك إن يَطلب فذا الحرام مع
جزم ومكروه إن الجزم ارتفع
وما أتى التَّخِيرُ فيه شرعاً
فعلاً وتركاً فالمباح يُدعى
ومن خطاب الشارع الأحكام لا
من صفة الأعيان حيث تُجتنلَى
ولا يُرى تعلق الأحكام
إلا بقصدٍ من أولي الأفهام
فما لها تعلق بالناسي
ولا بمن أشبهه في الناس

وَمَا بِهِ تَمَامٌ وَاجِبٌ وَجَبَ
مِنْ أَمْرِهِ الْأَوَّلِ ضَمْنًا يُكْتَسَبُ

فصل

معنى الوجوبِ الفرضُ باتِّفاقٍ
وخالَفَ النُّعْمَانُ فِي الإِطْلَاقِ
فَجَعَلَ الْفَرْضَ عَنِ الْقَطْعِيِّ
وَالوَاجِبَ الثَّابِتَ عَنْ ظَنِّي^(١)
وَالْفَرْضُ مَقْسُومٌ إِلَى تَوْعِينِ
فَرْضٍ كَفَايَةٍ وَفَرْضٍ عَيْنِ
فَمَا عَلَى الْأَعْيَانِ فَرْضُهُ كُتِبَ
فَذَاكَ فَرْضُ الْعَيْنِ لَيْسَ يَنْقَلِبُ
وَمَا عَلَى الْجُمْلَةِ كَالْجِهَادِ
فَرْضُ كَفَايَةٍ عَلَى الْعِبَادِ

(١) فِي (م) عَلَى الْقَطْعِيِّ .

يسقطُ عن كلِّ إذا البعضُ فعَلُ
ويأثمُّ الجميعُ إن هو انْهَمَلَ
ومنه ما التَّرتيبُ فيه جارٍ
مثاله كَفَّارَةُ الظَّهَارِ
ومنه بالعكسِ كغير الصَّومِ في
ما قد أتى كَفَّارَةُ للحَلِفِ
فالفرضُ واحدٌ على التَّخْيِيرِ
وذلك المختارُ للجُمهورِ^(١)
ومنه ما في وقته توسيعُ
كالْحَجِّ أو مَقْدَرُ مَقْطُوعُ
وعُلُقُ الوجوبِ عند الأكثرِ
منهم بكلِّ الوقتِ في المُقَدَّرِ

(١) في (م) كائن على التَّخْيِيرِ .

والشافعيُّ بابتداءٍ علقًا
 والعكسُ فيه للنعمان حَقًّا
 والنَّدْبُ للعينِ وغيرِ العينِ
 كقُرْبَةِ الأذانِ والعِيدِينِ
 والنَّدْبُ مأمورٌ بهِ للأكثرِ
 وعنهمُ المكروهُ بالنَّهيِ حَرِي
 والذَّنْبُ الإِرتكابُ لِلْحَرَامِ
 ومثلهُ الإِثمُ لدى الأَفْهَامِ
 وهُوَ مَقْسُومٌ إلى الصَّغَائِرِ
 ثُمَّ إلى مَا عُدَّ من كِبَائِرِ ١٧٥
 وقد تَخِفُّ حالةُ المَكْرُوهِ
 وقد يَكُونُ ضِدُّ ذاكِ فِيهِ
 ورُبَّمَا أُطْلِقَ والقَصْدُ بِهِ
 تَعْيِينُ الحَرَامِ لَا المُشْتَبِهِ

وأطلق المباح إطلاقين
الأول التَّخْيِيرُ فِي الْأَمْرَيْنِ^(١)
وأطلق الثاني على رَفْعِ الْحَرَجِ
وَمَا أُبِيحَ رُخْصَةً فِيهِ انْدَرَجَ^(٢)
وباعتبار ما انتفى لَهُ يُرَى
عن أصله من مُقْتَضَى مَا اعْتُبِرَا
وليس بالجنس لواجبٍ وَلَا
مِمَّا بِأَمْرِ حَكْمِهِ قَدْ حَصَلَا
وليس طَاعَةً دَلِيلُ مَا ذَكَرَ
أَنْ لَيْسَ لَازِمًا بِنَذْرٍ إِنْ نُذِرَ

فصل فيما تتوقف عليه الأحكام

وذاك مَانِعٌ وَشَرْطٌ وَسَبَبٌ
وَالْكُلُّ مُعْمَلٌ بِمَا بِهِ انْتَسَبَ^(٣)

(١) البيت ساقط من (ك). (٢) في (م) على نفى الحرج. (٣) في (م) بما فيه انتسب.

فالسبب المظهر حكماً إن وقع
 وإن يكن يرفع فالحكم ارتفع
 والشرط ما من شأنه إن عُدماً
 أن لازم لحكمه أن يُعَدماً^(١)
 والمانع الذي إذا ما وجد
 فلازم للحكم أن لا يوجد
 والشئ قد يكون كل ما ذكر
 مع اختلاف الحكم كالرق اعتبر
 ولا يكون واحد منها بدا
 في ذلك الحكم سواء أبدا
 والبعض في الأسباب من مقدور
 مكلف كالبيع والنذور
 وبعضها ليست له مقدورة
 كالفجر والزوال والضرورة

(١) كذا في (ك) و (م) ولعل صوابه (فلازم لحكمه ...).

ومثلها الشُّروطُ والمَوَانِعُ
 معاً كلا الأمرين فيها واقعُ
 كالغُسْلِ أو كالحول للزَّكَاةِ
 والدين أو كالحيض للفتاة
 فغيرُ مقدورٍ بكلِّها اعتُبرَ
 من جهةِ الوضعِ بحيثُما نُظِرَ^(١)
 واعتُبرَ المقدورُ حيثُ وقعَا
 من جهةِ التكليفِ والوضعِ معاً
 ووضعُ الأسبابِ لذَرءٍ مفسدةُ
 أو لاقتِضَا مصلحةٍ مُعتمِدةُ
 وهو على قِسْمينِ قسمٍ قد وُضِعَ
 وقسمه الثاني لدى الشرعِ مُنِعَ^(٢)

(١) في (م) وغير مقدور فكلِّها .

(٢) في (ك) وقسمها الثاني .

فأوّل كالبيع والنكاح .
 والثّان كالإتلاف والجراح .
 وقد يُرى للسّبب الذي استقرّ
 مُسبّبات كالنكاح والسّفَر .
 كذا لشرطٍ مثله والمانع .
 مثل الوضوء والمحيض المانع .
 كذاك قد يكون للمُسبّب
 كالغسل أسباب لدى التركيب .
 ومثله المشروط في تعدّد
 شروطه كأكثر التعبّد
 . كذلك الممنوع مع موانعه
 كالبيع أو كالصّوم في مواقعه
 والسّبب الواحد كافٍ مُعتَبَر
 ومثله في المنع مانع ظهَر

والشَّرْطُ مِثْلُ ذَاكَ فِي التَّخْلُفِ

بِوَاحِدٍ يُفْقَدُ حُكْمُ مُقْتَضِي

وَالشَّرْطُ قَدْ قُسِّمَ لِلْعَادِيَّ

ثُمَّ إِلَى الْعَقْلِيِّ وَالشَّرْعِيِّ

كَالْأَكْلِ فِي الْحَيَاةِ وَالْحَيَاةِ

فِي الْعِلْمِ وَالْوُضُوءِ فِي الصَّلَاةِ

ثُمَّ لَدَى الْأَدَاةِ (إِنْ) وَ (مَنْ) وَ (لَوْ)

وَمَا لِمَعْنَاهَا بِهِ قَدْ احْتَدَوْا

وَلِلْقِرَافَتِي وَمَنْ لَهُ انْتَسَبَ

الْقَوْلُ إِنَّ ذَا لَهُ حُكْمُ السَّبَبِ

وَهُوَ عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ مَنْ نَظَرَ

كَغَيْرِهِ مِنَ الشُّرُوطِ يُعْتَبَرُ

ثُمَّ التَّزَامُ مَا بِشَرِطٍ عُقْلًا

هُوَ الَّذِي طَرَفَ الْأَسْبَابِ ارْتَقَى

فصل في أوصاف العبادة وغيرها

فعل المُكَلِّف له أوصاف

لبعضه ببعضها اتَّصاف

فصحَّة عزيمة أداء

واعكس فساد رخصة قضاء^(١)

ما أسقط القضاء هو الصحيح

أو وافق الأمر وذا مرجوح

ومثلها الإجزاء في العبادة

وهي أعم إذ ترى في العادة

وعكسها الفساد كالبطلان

هُمَا سَوَاءٌ لِسَوَى النُّعْمَانِ

ويقتضي في العادة الفسخ وفي

عبادة إعادة المُكَلِّف^(٢)

(١) في (ك) وعكس . (٢) في (ك) ويقتضي في العبادة

وما قضى الشرع لنا تحريمه

من فعلٍ أو تركٍ هو العزيمة
وعكسها الرخصة وهي ما السبب

قد عيّن الأخذ بعكس ما وجب
واعتبر العزيمة المعتادة

بأنها تجري بحكم العادة
أو اعتبرها بالعموم مطلقاً

أو كون شرعها ابتداءً حقاً
واعتبر الرخصة فهي تجري

مع انخراط عادة لعذر
أو اعتبرها بانتفا العموم في

زمانٍ أو في حالٍ أو مكلفٍ
وأصلها الجواز وهي تنتهي

للندب والوجوب والأخذ به

ثُمَّ الْأَدَاءُ فِعْلٌ مَا وَقَعَ فِي

وَقْتٍ لَهُ قُدْرٌ لِلْمُكَلَّفِ^(١)

وَفِي الْقَضَا عَكْسٌ وَأَوْجَبَ الْقَضَا

أَمْرٌ جَدِيدٌ وَالْأَقْلُ مَا مَضَى^(٢) ٢٢٥

وَبَعْضُهُ مِنْ وَصْفِهِ الْقَضَاءُ

وَإِنْ يَكُنْ يَمْتَنِعُ الْأَدَاءُ

وَذَاكَ كَالْحَائِضِ حَيْثُ تَقْضِي

وَالْقَوْلُ بِالْمَجَازِ غَيْرُ مَرْضِي^(٣)

وَبَعْضُ مَا يُوصَفُ بِالْأَدَاءِ

إِنْ فَاتَ لَا يُوصَفُ بِالْقَضَاءِ

كَمَثَلِ سَاهٍ عَنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

الشَّرْعُ مِنْ قَضَائِهَا قَدْ مَنَعَهُ

(٢) الْبَيْتُ سَاقِطٌ مِنْ (ك) .

(١) فِي (ك) مَا أَوْقَعَ فِي .

(٣) فِي (ك) مَرْتَضَى .

فصل في المقاصد الشرعية

مقاصد الشرع ثلاث تُعتبر
وأصلها ما بالضرورة اشتهر
واتفقت في شأنها الشرائع
إن كان أصلاً وسواه تابع
وهو الذي برغبه استقر
صلاح دنيا وصلاح أخرى
وذاك حفظ الدين ثم العقل
والنفس والمال معاً والنسل
من جهة الوجود والثبات
كالأكل والنكاح والصلاة
وتارة بالدرء للفساد
كالحد والقصاص والجهاد
وبعد الحاجي وهو ما افتقر
له المكلف بأمرٍ مُعتبر

من جهة التَّوسيع فيما يَنْتَهَجُ
 أو رفع تَضْيِيقِ مُؤَدِّ الْحَرْجِ
 وثالثُ قِسْمِ الْمُحَسَّنَاتِ
 ما كَانَ مِنْ مَسَائِلِ الْعَادَاتِ
 فِي الضَّرُورِيِّ فِي الْحَاجِي
 مَا هُوَ مِنْ تَمَّةِ الْأَصْلِيِّ
 كَالْحَدِّ فِي شَرْبِ قَلِيلِ الْمُسْكِرِ
 وَكَاعْتِبَارِ كَفِّ ذَاتِ الصَّغَرِ
 وَكُلُّهَا قَوَاعِدُ كُلِّيَّةُ
 مَقَاصِدُ الشَّرْعِ بِهَا مَرَعِيَّةُ
 وَلَيْسَ رَافِعاً لِكُلِّيَّاتِهَا
 تَخَلُّفٌ لِبَعْضِ جَزْئِيَّاتِهَا^(١)

(١) فِي (م) فِي بَعْضِ جَزْئِيَّاتِهَا .

وهي تعبدات أو عادات
ثم جنایات مُعاملات
وجملة التعبدات يمتنع
أن يُستتاب في الذي منها شرع
وفي الذي يدخله المال نظر
من جهتين فيه خُلف اشتهر
إذ صار من مجال الاجتهاد
لناظر كالحج والجهاد
وغيرها يجوز باتفاق
نيابة فيه على الإطلاق
ما لم تكن حكمته مقصورة
عادة أو شرعاً فلا ضرورة
كمثل ما للزددجار شرعه
وكالذي لا يتعدى نفعه

وجلُّ أهلِ العلمِ يَمْنَعُ الحِيلَ
 لقلبِ حُكْمٍ أو لإسقاطِ عَمَلٍ ٢٥٠
 ما لم يكِ الشَّرْعُ يُراعيه فذا
 فيه الجوازُ باتِّفاقٍ يُحتَدَى
 كمثلِ ما رُوِيَ فيمن يُكرَهُ
 فاحتالَ أنْ يفعلَ شيئاً يُكرَهُ^(١)
 أو يكنِ الشَّرْعُ لَهُ مُطَرِّحاً
 لم يعتبره حيلةً إذ وَضَحَا
 كَمَنْ لَهُ بُرٌّ رَفِيعُ العَيْنِ
 فباعَ مُدّاً واشترى مُدَّينِ
 ومَنْ أجازَ فأرى اجتَهادهُ
 أدَّى لذا والخُلْفُ في شهادتهُ

(١) في (م) فاختار أن .

ولا يُقال إنَّه تعمُّدا

خلاف قصد الشرع فيما اعتمدا

وواجب في مشكلات الحكم

تحسين الظن بأهل العلم

فصل في التكليف

القصد بالتكليف صرف الخلق

عن دواعيات النفس نحو الحق

وهو على العموم والإطلاق

في الناس والأزمان والآفاق

وشرعه لقصد أن يُقيما

مصالح الخلق لتستقيما

أمراً ونهياً باعتبار الآجل

وقد يكون رعيه للعاجل

من حيث سعيهم لأخرى تأتي

لا جهة الأهواء والعادات

وكم دليل للعقول واضح

على التفات الشرع للمصالح

مِمَّا أتى في مُحكم التنزيل

في معرض المنّة والتعليل

كقوله جلّ (يريد الله)

غالبه ذلك مقتضاه

وفي المفسد مع المصالح

دفعاً وجلباً ميله للراجع

ومن كلا الضدين ما لا يُعتبر

لكونه في عكسه قد انغمز

ومأله تعلق بالأخرى

فهو بتقديم لديه أخرى

فصل في شروط التكليف

واشترط البلوغ للتكليف

كالعقل والإسلام والتعريف

والذهن أن يحضر وقت الفرض

وعدم الإكراه عند بعض

وليست الزكاة للصبي

من ذاك والخطاب للولي

وهو بما ليس يُطاق قد يسع

عقلاً ولكن ذاك شرعاً امتنع

ولاحق بذاك ما فيه خرج

مما عن المعتاد يُلفى قد خرج

وليس منه كل ما لم يُقدّر

عليه من مُعتاد فعل البشر

٢٧٥ واشترط الإمكان عند الأكثر

ونسبوا خلافه للأشعري

والاتفاق أنه قد وقع
بما من المعلوم أن لن يقع
وليس في التكليف شرطاً قطعاً
أن يحصل الشرط المراد شرعاً
وهي بحكم الفرض في وقوع
تكليف من كفر بالفروع
وباتفاق قاطع البرهان
أن حوطب الكفار بالإيمان
ليحصل التكليف بالمشروع
في حقهم من سائر الفروع
وأنهم ليسوا بمقبولي العمل
حتى يرى الإيمان منهم قد حصل
والخلف في الخطاب بالفروع
ثالثها بالنهي عن ممنوع

وليس من ذلك باتِّفاقٍ
ما مثلُ الإِتِّلافِ على الإطلاقِ

فصلٌ في الحقوقِ

ترتَّبُ الحقوقُ في المطالبِ
مُشْتَرَكٌ وخالِصٌ لجانبِ
فخالِصٌ لله كالزكاةِ
فذاك لا يسقطُ بالِمَماتِ^(١)
وخالِصٌ للعبدِ كالَّذينِ إذا
أسقطَهُ فنافذٌ ما أنفَذَا
وذو اشتراكٍ مثلُ حدِّ القذفِ
فذا الَّذي فيه مناطُ الخُلْفِ
فبعضُهم حقُّ العبادِ غلبُوا
وقيلَ حقُّ الله فيه أوجِبُ^(٢)

(١) في (ك) للممات . (٢) في (م) فيها أوجِبُ .

ومنه محدودٌ له ترتُّبُ
في ذمَّةٍ ديناً عليه يَجِبُ
ومقتضى التَّقدير في الأشياءِ
يُشعرُ بالقصدِ إلى الأداءِ
وغيرُ محدودٍ كهذا يُطلَبُ
وما لَهُ في ذِمَّةٍ ترتُّبُ

فصلٌ في أفعالِ المكلفِ

وكلُّ فعلٍ للعبادِ يُوجدُ
إمَّا وسيلةً وإمَّا مقصدُ
وهي لَهُ في الخمسةِ الأحكامِ
تأتي به بِحكمِ الإلتزامِ^(١)
ويسقطُ اعتبارها ويُفقدُ
بحيثما يسقطُ ذاكَ المقصدُ

(١) في (م) فهي له في الخمسة .

وقد يُرى المَقْصَدُ والوسيلةُ
 وهو لشيءٍ فوقه وسيلةٌ ^(١)
 ومنه إنشاءٌ لملكٍ عاديٍّ
 كالاحتطابِ وكالاصطيادِ
 ونقل ملكٍ كان من قبل عَرَضٍ
 مع عوضٍ كالبيع أو دونِ عَوَضٍ
 ومنه الإسقاطُ لحقٍّ هو له
 مع عوضٍ أو دُونَهُ قد أَعْمَلَهُ
 ومنه الإقباضُ لمن له وجِبَ
 بالفعل أو بنيةٍ كمثل الأبِ
 ٣٠٠ ومثلُ ذاك القبضُ في معناه
 إمَّا بإذنِ الشرعِ أو سِوَاهُ

(١) في (ك) القصد والوسيلة .

ومنه الإلتزام كالضمان

ومنه الإشتراك في الأعيان

والإذن في الشيء لحوز نافع

إمّا في الأعيان أو المنافع

ومنه الإتلاف لحقّ الناس

في الأكل والمركب واللباس

أو لاندفاع الضرر عنهم والخطر

كقتل شيء فيه للخلق ضرر

إمّا لحقّ فيه لله انحنّ

كقتل من يكفر أو كسر صنم

وبعدّه التأديب بالأحكام

والزجر للكفّ عن الآثام

وسمّي الحدّ مع التقدير

ودوّنه سُمّي بالتعزير

فصل في الأدلة الشرعية

أصل الأدلة القرآن ما كُتِبَ

في المصحف الذي اتباعه يجب

أنزله سبحانه على النبي

وقال فيه بلسان عربي

ففيه ما في ذلك اللسان

من الدلالة على المعاني

من جهة اللفظ أو المفهوم

وتارة بالاقضاء المعلوم

أو جهة الدلالة الأصلية

أو التي تكون تابعية

ولغة العرب لها امتياز

بيدتها والمنتهى الإعجاز

كذاك ما للعرب من مقاصد

موجودة فيه لدى الموارد

مثل الكناية عن الأشياء
والنص والإجمال والإيماء
والأخذ بالمفهوم أو تفضيله
والترك للمنطوق مع تأصيله^(١)
والقصد للمجاز والإيهام
والحذف والإضمار والإيهام
والسوق للمعلوم كالمجهول
لنكتة واللحظ للتأويل
والقصد للتخصيص في التعميم
وعكسه وقس على المرسوم
فهو على نهج كلام العرب
فاسلك به سبيل ذاك تُصِبِ

(١) في (ك) (م) هذا البيت مقدّم على قوله (كذا ما للعرب من مقاصد) وما أثبتته هو المناسب لمعاني الأبيات .

وَمَنْ يُرِدْ فَهَمْ كَلَامِ اللَّهِ
 بغيره اغترَّ بأصلٍ واهٍ^(١)
 ونقله تواتراً إلينا
 بالخطِّ واستعماله لدينا
 بمقرِّ المدينة المشهورِ
 وما يُضاهيه من المأثورِ
 وصحَّة النقلِ بوفقِ المصحفِ
 واللغة الشرطُ بكلِّ الأحرفِ
 ٣٢٥ وذاك مقطوعٌ على مُغيَّبه
 وثقتُ الأحكامُ من تطلُّبه
 وانعقد الإجماعُ أن الجاحداً
 له من الكفارِ قولاً واحداً

(١) في (ك) بغيرها .

وغيره يُنسبُ للشُّذوذِ
والحكمُ منه ليسَ بالمأخوذِ
ولا يجوزُ بعدُ أن يُقرأَ به
وليسَ مقطوعاً على مُغيِّبه
ولم يُكفرْ عندهم من قد وقعَ
منه له جَحْدٌ وبُشْمَا صَنَعُ
ومذهبُ القُرَّا بهِذِي المسألةِ
أَقْعَدُ في الأمرِ كذا في البَسْمَلَةِ
وذو الأصولِ حظُّه الأخذُ لما
منه استمرَّ علمُه مُسَلِّماً
والحقُّ أن لا يُكْذَبَ الرُّوَاةُ
في نقلِهِم لأنَّهُم ثَقَاتُ
وهو لدى النُّعْمَانِ في عَدَادِ
مَا قد أتى في خبرِ الآحادِ

وَمَالِكٌ ظَاهِرٌ اِعْتِدَادُهُ
بِهِ لِأَنَّ صَحَّ بِهِ اسْتِشْهَادُهُ

فصل في المحكم والمتشابه

مُتَّضِحَاتُ الْآيِ مُحْكَمَاتُ
قَسِيمُهُنَّ الْمُتَشَابِهَاتُ
مِنْ حَيْثُ لَا يُعْلَمُ مُقْتَضَاهَا
فِي مَا أَتَتْ بِهِ كَمَثَلِ (طَه)
أَوْ لظهورِ صِفَةِ اشْتِبَاهِ
وَالرَّاجِحُ الْوَقْفُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ
وَيَقْتَضِي ذَاكَ مَعَانِ الْآيَةِ
مِنْ جِهَةِ التَّفْصِيلِ فِي الْبِدَايَةِ
وَالسَّبَبِ الْوَاقِعُ فِي التَّنْزِيلِ
وَهُوَ مُرَاعَى لِأَوَّلِ التَّحْصِيلِ

وجاء ما لم يُذَرَّ للتَّنبِيهِ

على الذي للرَّاسخين فيه

وذلك التَّصديقُ والإيمانُ

وليسَ يُستبعدُ هذا الشَّانُ

مَعَ كونه لم يَأْتِ في الأحكامِ

فِيطلبُ البَيانُ في الإعلامِ

أما ترى ما قال في الأبِّ عُمَرُ

وما به في عدمِ البحثِ اعتذرُ

فحكمُ ذا للرَّاسخين يُعْتَبَرُ

مُنَزَّلًا منزلَ أبِّ لِعُمَرُ^(١)

والقولُ في الآيةِ باشتِمَالِ

مَعَ ذا عَلَى تشابهِ الإجمالِ^(٢)

(١) في (ك) مَنْزِلَ أَبَا لِعُمَرُ .

(٢) في (م) مع ذا تشابه الإجمال .

مُرْتَكَبٌ صَعْبٌ وَمِمَّا يَلْزَمُ
عَلَيْهِ أَنْ يَقْلَّ فِيهِ الْمُحْكَمُ

فصل في الميّن والمجمل

والظاهر والمؤول

قَوْلٌ يُرَى مُعَيَّنًا مَدْلُولُهُ
بِالْوَضْعِ أَوْ ضَمِيمَةٍ تَسْمُو لَهُ
هُوَ الْمُبَيَّنُ الَّذِي قَدْ شَمَلَا
النَّصَّ وَالظَّاهِرَ وَالْمُؤَوَّلَا
وَعَكْسُهُ الْمُجْمَلُ وَهُوَ مَا افْتَقَرَ
فِي مُقْتَضَاهُ لِبَيَانٍ وَنَظَرُ
٣٥٠ وَالنَّصُّ قَوْلٌ مُفْهِمٌ مَعْنَاهُ
مَنْ غَيْرُ أَنْ يَقْبَلَ مَا عَدَاهُ
وَإِنْ يَكُنْ لْغَيْرِهِ يَحْتَمِلُ
مَعَهُ سِوَاهُ فَاسْمُ ذَا الْمُحْتَمِلِ

والظاهرُ الذي مُرَّجِحاً بدا
 وعكسه مؤوَّلٌ إنَّ عُضِداً
 وفي الكتابِ قد أتتِ والسُّنةُ
 لم يتخلفَ واحدٌ مِنْهُنَّ
 والأخذُ بالتأويلِ أمرٌ مُعْتَبَرُ
 لجُلِّ أهلِ العلمِ حكمه اشتهرُ
 وهو قريبٌ في محلِّ النَّظَرِ
 ومنه ذو بُعْدٍ وذو تَعَدُّرٍ
 بالأوَّلِ العملُ باتِّفَاقٍ
 ممَّنْ به قالَ على الإِطْلَاقِ
 وقسمه الثاني كأَمْسِكْ أَرْبَعَا
 يُرَادُ جَدُّ أَوْ أَدْعِ الْمُتَّبِعَا^(١)

(١) في (م) ودع المتبعا

وَمِثْلُهُ إِطْعَامُ سِتِّينَ عَلَى

الإطعامِ مَعَ تَعْدَادِ شَخْصٍ حُمَلًا^(١)

وَتَالِثٌ لَيْسَ لَهُ قَبُولٌ

وَهُوَ الَّذِي تَعَاَفَهُ الْعُقُولُ

كَمِثْلٍ مَا عَنْ أَهْلِ نَجْرَانَ صَدَرُ

فِي مِثْلِ (نَحْنُ) وَ (خَلَقْنَا) وَ (نَذَرُ)

فصل في البيان

إخراجُ مشكِلٍ من المعاني

إِلَى التَّجَلِّيِ الْحَدِّ لِلْبَيَانِ^(٢)

فإنَّه يحصلُ بالتَّغْلِيلِ

وَالْقَوْلِ وَالْمَفْهُومِ وَالتَّأْوِيلِ

(١) الإطعام بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام والابتداء بها وتلفظ

(إِطْعَامِ) والموجود في (ك) و (م) إطعام مَعَ ، وعليه يلزم منع

(إطعام) من الصَّرف لأجل الوزن .

(٢) في (ك) إلى تجلّي الحد .

والنسخ والتخصيص والدليل

من حسٍّ أو عقليٍّ عَلَى التَّفْصِيلِ^(١)

والفعل والإقرار والإيماء

والكتب والقياس في الأشياء

ولا يجوز في البيان أن يُرى

عن وقتٍ حَاجَةٍ لَهُ مُؤَخَّرًا

وجوزوا التأخير بالإطلاق

عن زمن الخطاب باتِّفاق

ومطلق التحليل والتَّحريم

ليس بِمُجْمَلٍ لَدَى الْفَهْمِ^(٢)

لأنَّ من عرف الخطاب يفهم

في كلِّ وقتٍ حكمه ويعلم

(١) في (م) لدى التَّفْصِيل .

(٢) في (م) لدى التَّفْهيم .

وجملة ذات اقتضاءٍ صحت

ك (الوالدات) و (رُفِعَ عن أُمِّي)

كذاك ما لديه مَحْمَلَانِ

من جهة الشارع واللسان

والخلف في هذا كالإثنان فما

فوقهما جماعة قد عُلِمَا

والإِسْمُ في المختارِ مثلُ المُجْمَلِ

كالصَّومِ والصَّلَاةِ غيرُ مُجْمَلِ

والعكسُ قِيلَ وقضى الغزالي

في النَّفْيِ لَا الإِثْبَاتِ بِالْإِجْمَالِ

وما كمثل (فامسحوا) أو (فاقطعوا)

ليس بِمُجْمَلٍ بحيثُ يَقَعُ

٣٧٥ وَمَا لِمَعْنَى تَارَةً وَيُنْقَلُ

لِمَعْنَيْنِ دُونَهُ فَمُجْمَلُ

فصل في العموم والخصوص

معنى العموم ما به اللفظ شمل

مدلوله بكل لفظ يشتمل

وأصل ألفاظ العموم كل

كذا جميع مثله يدل

والجمع واسمه إذا ما عرفا

ومفرد مع أل إذا الجنس خفا

ومن وما مهما وأئي والذي

وبالفروع حكمه قد احتذي^(١)

وأين مثل حيث في المكان

كذا متى أيان في الزمان

والتكرات في سياق نفيها

تعم كالفعل الذي في طيها

(١) في (م) بالفروع .

والخلفُ في نفي المُساواة أتى
والمَنعُ للنُّعمانِ فيه ثبَتَا
ومُثَبَّتُ الأفعال لا يعمُ
أقسامها وَمِنْ سِوَاهُ الحُكمُ
وفي خطابِ النَّاسِ بالسَّواءِ
يندرجُ العبيدُ كالنِّساءِ^(١)
إِلَّا إِذَا مَا خُصَّ بالدَّلِيلِ
حُكمُ الفريقينِ عَلَى التَّفصِيلِ
وسالمُ الجَمعِ مِنَ المُذكَّرِ
لا يَشْمُلُ النِّساءَ عِندَ الأَكْثَرِ
وشامِلٌ لهنَّ (من) شَرْطاً وفي
خطابٍ واحدٍ سِوَاهُ مُنتَفِي

(١) البيت ساقط من (ك) .

ومن مضى خطابه في عهده

ليس خطاباً للذي من بعده^(١)

وما أتى للمدح أو للذم

يعم بالخلف لأهل العلم

ومثل (يا عباد) للرَسُول

وغيره الأكثر بالشُّمول^(٢)

وعكسه (يا أيها المزمِّل)

بالعكس إلا بدليل يُقبل

ولا يعم نحو (خذ من مالي)

صدقة في أخذها من مالي

وعن صحابي (نهى عن الغرر)

يعم كل غرر لدى النظر

(١) في (م) وما مضى خطابه .

(٢) في (ك) ومنه يا عباد للرَسُول .

ومثل قوله (قضى بالشفعة)

للجار مُبْدٍ للعموم نفعه

والأخذ بالعموم قبل البحث عن

مُخَصَّصٍ مِمَّا به المنع اقترن

وإن على العلة حكم علقا

يعم بالقياس شرعاً مُطلقاً^(١)

وقيل لا وقيل بل بالصيغة

والأول الأظهر في القضية

كذا مخاطب بلفظ يشمل

في متعلق العموم يدخل^(٢)

فصل في التخصيص

وقصر ما عم على بعض الذي

يحتمل اللفظ الخصوص يحتذي^(٣)

(١) في (ك) وإن على الحكمة حكم . (٢) في (م) بلفظ يشتمل .

(٣) قوله (يحتذي) كذا في (ك) و(م) وذكر صاحب النيل أنها تكملة للبيت، ولعل صوابه (فاحتذي) . أي أتبع .

وَفِي الْمُخَصَّصَاتِ مَا يَنْفَصِلُ

وَبَعْضُهَا بِعَكْسِهِ يَتَّصِلُ ٤٠٠

وَهُوَ عَلَى اسْتِثْنَاءٍ وَشَرْطٍ وَبَدَلٍ

بَعْضٌ وَغَايَةٌ وَوَصْفٌ اشْتِمَلُ

وْغَيْرُ شَرْطٍ إِنْ أَتَى وَالبَدَلِ

مِنْ بَعْدِ وَإِوَاطِيفٍ لِلْجَمَلِ

يَخْصُّهُ النُّعْمَانُ بِالْأَخِيرِ

وْغَيْرُهُ لِبَدْوَ ذِي تَحْجِيرٍ^(١)

لَكِنَّ لِلشَّرْطِ خُصُوصاً عِنْدَهُ

فَلِلْجَمِيعِ كُلُّهُمْ قَدْ رَدُّهُ^(٢)

وَمَا مِنَ الْمُخَصَّصَاتِ يَنْفَصِلُ

فَإِنَّهُ عَلَى ضُرُوبٍ يَشْتَمِلُ

(١) فِي (م) لِبَدْوَ ذِي .

(٢) فِي (م) كُلُّهُمْ مَذْ رَدُّهُ .

فمطلقُ السُّنَّةِ والكتابِ
بالنصِّ والمفهومِ دونِ عابِ
والعقلِ والحِسِّ مَعَ الإجماعِ
والخلفِ في القياسِ للأتباعِ
فمالكٌ وسائرُ الأئمةِ
والأشعريُّ مُعَمِّلُونَ حُكْمَهُ
وكلُّها مُخَصَّصٌ للسُّنَّةِ
وللكتابِ مثلِ ذاكِ هُنَّ
وعَمَّ معطوفٌ على ما تُخَصِّصَا
وما عليه عطفٌ ما تُخَصِّصَا
وعَمَّ مَا الرَّاويُّ لَهُ مُخَالَفُ
والقولُ بالتَّخْصِيسِ فِيهِ سَالِفٌ^(١)

(١) فِي (ك) فِيهَا سَالِفٌ .

والعرفُ كالعادةِ فيه خُلِفَ

والمنعُ ترجيحٌ به مُحْتَفٌ^(١)

ومثلُ هذا مَرَجِعُ الضَّمِيرِ

للبَعْضِ لا يَخْصُ للجُمهورِ

ومثله إن وافقَ العُموماً

مُخَصَّصٌ لا يَرْفَعُ التَّعْميمَ^(٢)

وُخْصٌ لِلوَاحِدِ بالمُسْتثنَى

وبدِلَ وقِيلَ لَا يَسْتثنَى

وَحُجَّةٌ يَبْقَى لَدَى المَواردِ

على المجازِ عِنْدَ غيرِ واحدٍ

والسَّبَبُ المَخْصُوصُ عِنْدَ الشَّافِعِي

يُخَصِّصُ العُمومَ فِي المَوَاقِعِ

(١) فِي (ك) فِيهَا خُلِفَ وَفِي (م) تَرْجِيحٌ لَهُ مُحْتَفٌ .

(٢) الْبَيْتُ سَاقِطٌ مِنْ (ك) .

والواجبُ العمومُ عند الأكثرِ
فيما استقلَّ دُونُه في النَّظَرِ^(١)
وغيرُ ما استقلَّ يَتَّبِعُ السَّبَبُ
في كُلِّ حالٍ ذاك أمرٌ قد وَجَبَ
وجاز في مُخَصَّصٍ تأخيرُهُ
بِـ(نَحْنُ) مَعَ (يُوصِيكُمْ) تَقْرِيرُهُ
كذلك تَبْلِيغُ الرُّسُولِ الحُكْمَا
واخْتِيارُ في البعضِ وبعضٍ عَمَّا
وعند مالِكٍ أَقْلُ الجَمْعِ
ثَلَاثَةٌ واثْنانِ عَنْهُ مَرْعِي
ولَفْظُ ما قد خَصَّ أو قد عَمَّ في
مَدْلُولِهِ وَعَكْسُهُ قَدْ اقْتَفَى

(١) في (ك) بالنَّظَرِ .

الاستثناء

وحدّه الإخراجُ بالأداةِ

بعضاً من المنفيّ للإثباتِ

أو بعضٌ مُثبتٍ لمنفيٍّ وقد

كَانَ لَهُ الدُّخُولُ قَبْلُ يُعْتَمَدُ ٤٢٥

بالعلمِ أَوْ بِالظَّنِّ وَالْجَوَازِ

فَالْعِلْمُ بِالتَّصَوُّصِ بِامْتِيَازِ

وَالظَّنُّ فِي الْعُمُومِ وَالظُّوَاهِرِ

وَجَازَ فِي ظَرْفٍ وَحَالٍ ظَاهِرِ

وَمَنْ سِوَى الْقَاضِي يُجِيزُ اسْتِثْنَا

أَكْثَرُ مَا مِنْهُ يُرَى الْمُسْتَثْنَى^(١)

وَكَاذَ أَنْ يُمْنَعَ بِاتِّفَاقِ

إِتْيَانُ مَا اسْتُثْنِيَ لِلِاسْتِغْرَاقِ

(١) فِي (م) يُرَى مُسْتَثْنَى .

وفصله يُمنع والمنقول

عن ابن عباس له تأويل

وشفع ما استثنى من المستثنى

كالوصل والوثر كفر عنا

ومثله في اللفظ لا في المعنى

منقطع من نوعي المستثنى

وإنما يصح مع تعدد

متصل ورابط مقدر

المطلق والمقيّد

المطلق المفيد للماهية

من غير قيد يقتضي وصفية

ويكتفى بأي فرد وجدًا

منه لدى الحكم بحيث وردا

وما بوصفٍ أو سِوَاهُ بَيْنَا
فَهُوَ مُقَيَّدٌ وَقَدْ تَمَيَّنَا
وَكُلُّ مَطْلُوقٍ فَلَيْسَ يُوجَدُ
إِلَّا إِضَافِيًّا كَذَا الْمُقَيَّدُ
فَاحْكُمْ لِمَطْلُوقٍ بِمَا لَهُ بَدَا
وَاحْمِلْ عَلَى تَقْيِيدِهِ الْمُقَيَّدَا
وَمَا أَتَى فِي مَوْضِعٍ مُقَيَّدَا
وَفِي سِوَاهُ مُطْلَقًا أَيْضًا بَدَا
فَإِنْ يَكُ الْحُكْمُ بِهِ وَالسَّبَبُ
مُتَّفَقَيْنِ حُكْمٌ قَيْدٌ يَجِبُ
وَإِنْ يَكُنْ مُخَالَفًا فِي وَاحِدٍ
فَالْخُلْفُ فِي الْمَذْهَبِ فِي الْمَوَارِدِ
وَقَيَّدَ الْمَطْلُوقَ فِيهِ الشَّافِعِيُّ
وَالْقَوْلُ لِلنُّعْمَانِ مِثْلُ الْمَانِعِ

الأمر والنهي

والأمر للوجوب لا للنَّدب إن

جُرِّدَ مِمَّا شَاءَهُ أَنْ يَقْتَرِنَ^(١)

وهو إن احتفت به قرينه

فمقتضاها مقتضى تعيينه

وليس للفور ولا التكرار

والنهي عن ضد على المختار

وما على ثابت علة ثبت

فهو مكرَّر إذا تكرَّرت

والأمر إن عاقبه مثل ولا

مانع للتكرار والعطف خلا^(٢)

فقل بالأمرين في ذاك العمل

وقيل بالتوكيد والوقف انتقل

(١) في (ك) الأمر إن .

(٢) في (م) عقبه ، جلا .

وَالْأَرْجَحُ التَّاسِيسُ مَعَ عَطْفٍ فَإِنْ

رَجَحَ تَوْكِيدَ بَعَادِي قُرْنٍ

فَإِنَّهُ مُقَدَّمٌ وَإِلَّا

فَالْوَقْفُ فِيهِ حَكْمُهُ تَجَلَّى ٤٥٠

وَكُلُّ مَأْمُورٍ بِهِ الْأَمْرُ حَرِي

بِمُقْتَضَى الْإِجْزَاءِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

وَهُوَ عَلَى التَّخْيِيرِ مُسْتَقِيمٌ

بِوَاحِدٍ وَمِثْلُهُ التَّحْرِيمُ^(١)

وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظَرِ مُسْتَفَادٌ

إِبَاحَةً كَ (انْتَشِرُوا) وَ (اصْطَادُوا)

وَقِيلَ لِلْوُجُوبِ وَالْوَقْفُ نُقْلٌ

وَبَعْدَ الْإِسْتِثْنَانِ كَالْحَظَرِ حُمِلَ

(١) فِي (ك) عَلَى التَّأْخِيرِ .

والأمرُ بالأمرِ بشيءٍ لا يُرى
أمرًا به ك (قُلْ لِيُزِدِ انْظُرًا)

والنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ إِنْ تَجَرَّدَا
أَوْ مَعَ قَرِينَةٍ عَلَيْهَا اعْتِمَادًا
وباقْتِضَاءِ الْفَوْرِ وَالتَّكْرَارِ لَا
أَمْرٍ بَضْدٌ قَالَ مَنْ تَبَيَّنَا

وَالنَّهْيُ فِي الْمَنْهْيِ عَنْهُ يَقْتَضِي
فَسَادَهُ وَالْقَاضِ عَكْسًا يَرْتَضِي^(١)

وَقَوْلُ فَخْرِ الدِّينِ فِي الْعِبَادَةِ
كَقَوْلِ الْأَكْثَرِينَ لَا فِي الْعَادَةِ^(٢)
وَالنَّهْيُ ضَدُّ الْأَمْرِ مُطْلَقًا وَإِنْ

تَوَارَدَا فَبِاعْتِبَارٍ يَقْتَرِنُ
فَالنَّهْيُ عَنْ شَيْءٍ يَخْصُ أَصْلَهُ
وَمَا لَهُ جَاوَرٌ أَوْ وَصْفًا لَهُ

(١) فِي (م) وَالنَّهْيُ عَنْهُ فِي الْمَنْهْيِ عَنْهُ (٢) فِي (م) وَقَالَ فَخْرُ الدِّينِ .

فالأمر والأوّل لن يجتمعا
إذ يستحيلُ أفْعَلُ ولا تَفْعَلُ معاً
فتائبٌ يخرجُ ممّا قد غصبُ
مُمْتَلٌ لِفْعَلِهِ لما يَجِبُ
وعن إمامِ الحَرَمينِ إثمُهُ
مُسْتَصْحَبٌ حالُ الخروجِ حُكْمُهُ
والأمرُ معَ نَهْيٍ عَنِ الْمُجَاوِرِ
جَمْعُهُمَا يُمَكِّنُ دُونَ حَاجِرِ
مِثْلُ الصَّلَاةِ فِي الْمَكَانِ الْمُغْتَصَبِ
أَوْ وَقْتٍ أَنْ يُنْعَمَ مِمَّا قَدْ وَجِبَ
فَيَجْعَلُ الأَمْرُ بِهِ لأَصْلِهِ
وَيُقْصَرُ النَّهْيُ عَلَى مَحَلِّهِ
وَالنَّهْيُ عَنْ وَصْفٍ بِهِ الْخُلْفُ اجْتِلِي
وَمَالِكٌ الْحَقُّهُ بِالْأَوَّلِ

مَثَلُ الصَّيَامِ مُقْتَضَى بِالْأَمْرِ
 وَالنَّهْيِ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ النَّحْرِ
 وَكَالطَّوَافِ الْأَمْرُ بِاتِّبَاعِهِ
 مَعَ نَهْيٍ مَنْ أَحْدَثَ عَنْ إِيقَاعِهِ
 وَيَبْطُلُ الْوَصْفُ لَدَى النُّعْمَانِ
 لَا غَيْرُ ذَا يَعُدُّهُ كَالثَّانِي
 وَحَالُ مَا أُبِيحَ مَعَ نَهْيٍ يَرُدُّ
 كَحَالِ مَأْمُورٍ بِهِ فِيمَا قُصِدُ
 كَالنَّهْيِ حَالِ الْحَيْضِ عَنْ طَلَاقٍ
 أَوْ سَفَرٍ فِي حَالَةِ الْإِبَاقِ
 وَإِنْ أَتَى بَعْدَ الْوُجُوبِ الْأَكْثَرُ
 مَنْ قَالَ بِالتَّحْرِيمِ ذَاكَ يُشْعِرُ
 ٧٥، وَلِلْإِبَاحَةِ الْأَقْلُ تَالِي
 وَالْوَقْفُ فِيهِ لِأَبِي الْمَعَالِي

النَّسخُ

النَّسخُ غيرُ مُستَحِيلٍ عقلاً

وقد أتى شرعاً وصحَّ نقلاً

والحدُّ فيه رفعُ حكمٍ شرعاً

قد سبق العلمُ به أن يُرفعاً

يدخلُ في السنّة والكتاب

إذ بهما النَّسخُ بلا ارتيابٍ

وما عدا هذين يُلفي راسخاً

ولا يكون لسواه ناسخاً

وما عليه أجمَعُوا في المصحفِ

ليس بنسخٍ لمُزال الأُحرفِ

وتُنسخُ الآيات بالآياتِ

واختلفوا في المُتواتراتِ

وَالنَّسْخُ بِالْأَحَادِ فِي ذَاكَ امْتَنَعَ

عِنْدَ سِوَى الْبَاجِيِّ وَهُوَ الْمُتَّبِعُ

وَالنَّسْخُ فِي تِلَاوَةٍ أَوْ حَكْمٍ أَوْ

كِلَيْهِمَا مَعاً جَوَازُهُ رَأُوْا

وَسُنَّةٌ بِهَا وَبِالْقُرْآنِ مَعَ

خُلْفٍ بِأَحَادٍ تَوَاتَرًا رَفَعُ

وَالنَّسْخُ لِلْفَحْوَى وَيَبْقَى الْأَصْلُ

يُمنَعُ وَالْعَكْسُ الْجَوَازُ يَتَلَوُ

وغيرُ مَا يُخْتَارُ ذُو قَوْلَيْنِ

بِالْمَنْعِ وَالْجَوَازِ فِي الْأُمْرَيْنِ

وَيُعْلَمُ النَّسْخُ مِنَ النَّصِّ عَلَى

رَفْعٍ وَمِنْ إجماعٍ مَنْ قَبْلُ خَلَا

كَذَاكَ مِنْ نَصٍّ عَلَى ثَبُوتِ

نَقِيضٍ أَوْ ضِدٍّ فَذَاكَ يُوتَى^(١)

وَالْحُكْمُ أَوْ مَا يَقْتَضِيهِ الْمُنْتَسِخُ

وَالشَّرْطُ تَأْخِيرُ الَّذِي بِهِ نُسِخَ

وَذَاكَ مِنْ نَصٍّ عَلَيْهِ يُعْلَمُ

وَالْعِلْمُ بِالْوَقْتَيْنِ أَيْضاً مُعْلَمٌ

وَمِنْ حَدِيثٍ مَنْ يُعَدُّ هَالِكاً

قَبْلَ رَوَايَةِ الْأَخِيرِ ذَالِكَا

وَدُونَ إِبْدَالٍ وَمَعَهُ يُلْفَى

بِالْمِثْلِ أَوْ أَثْقَلَ أَوْ أَخَفَّ

وَذُو الْوَجُوبِ فِيهِ نَسْخٌ يَقَعُ

لَأَصْلِهِ لَا لِلْجَوَازِ يَرْجَعُ^(٢)

(١) فِي (م) كَذَا مِنْ نَصٍّ

(٢) فِي (م) لَا الْجَوَازِ

والنسخ من حين البلوغ يثبت
 والقول من حين الوقوع أثبت
 وجاز قبل قدرة على العمل
 والجزء إن ينقص به النسخ حصل
 في ذلك الجزء ويبقى أصله
 والشرط إن يرفع فذاك مثله
 وفي مزيد لم يحز تعلقا
 بأوّل لا نسخ فيه مطلقا
 وهو كما أوجب الصلاة
 وبعدها أوجب الزكاة
 وذو تعلّق أبى أن يقتصر
 على سواه النسخ فيه قد ظهر
 ... كمثّل أن أوجب ركعتان
 وزيد في إقامة ثنتان

وَالْخُلْفُ فِيمَا يَقْبَلُ اقْتِصَارًا
لَكِنَّ قَوْلَ النَّسْخِ لَنْ يُخْتَارَا
وَذَا كَمَا لَوْ زِيدَ فِي الْحُدُودِ
مِثَالُهُ التَّغْرِيبُ لِلْمَحْدُودِ
وَإِنْ عَرَا أَصْلَ الْقِيَاسِ رَفْعُ
فَفِي الْأَصَحِّ لَيْسَ يَبْقَى الْفَرْعُ

الدَّلِيلُ الثَّانِي : السُّنَّةُ

لِلْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَلِلْإِقْرَارِ
قُسِّمَتِ السُّنَّةُ بِانْحِصَارِ
قَوْلِ الرَّسُولِ عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ
فِي مَا خُذَ الْأَحْكَامَ كَالْقُرْآنِ
وَالْفِعْلُ مِنْهُ إِنْ يَكُنْ فِي الْعَادَةِ
فَفِي اقْتِفَاءِ نَهْجِهِ السَّعَادَةُ
وَهُوَ لِمُقْتَضَى الْجَوَازِ يَقْتَضِي
فَحَسْبُنَا مِنْهُ الرِّضَى بِمَا رَضِيَ

وفي العبادة فما دون السَّبَبِ
قِيلَ عَلَى النَّدْبِ وَقِيلَ قَدْ وَجَبُ
وَإِنْ يَكُنْ فِيهِ لِأَمْرِ امْتَثَلُ
فَالْحُكْمُ فِيهِ حُكْمُ ذَاكَ الْمُمَثَّلِ
وَإِنْ يَكُنْ مُبَيَّنًا فَذَا الَّذِي
حَذَوْ مُبَيَّنٌ بِهِ قَدْ اخْتُذِيَ^(١)
وَتَابَتْ مَا فَعَلَ الرَّسُولُ
لَنَا سِوَى مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ
وَلِلْبَيَانِ الْفِعْلُ ذُو تَحْصِيلِ
مِنْ نَسَخٍ أَوْ تَخْصِيصٍ أَوْ تَأْوِيلِ
وَإِنْ يُعَارِضُ فَعْلُهُ مَا قَالَا
فَرَا جَحٌّ مَنْ رَجَّحَ الْمُقَالََا

(١) فِي (ك) حَذُّوا مُبَيَّنًا بِهِ .

لَكِنْ مَعَ التَّحْقِيقِ لِلتَّارِيخِ
يُعَدُّ أَوَّلُ مِنَ الْمُنْسُوخِ
وإن رأى الرَّسُولُ فَعَلًا أَوْ سَمِعَ
قَوْلًا وَلَمْ يُنْكِرْ فَذَا مِمَّا اتَّبَعَ
إِنْ كَانَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ عَادَةٌ
وإن يَكُنْ يَخْفَى فَلَا إِفَادَةٌ

فصل في الأخبار

ثُمَّ تَقَسَّمتْ لَدَى الْإِسْنَادِ
إِلَى تَوَاتُرٍ وَلِلْأَحَادِ
فَالأَوَّلُ الْمَفِيدُ حُكْمَ الْقَطْعِ
هُوَ الَّذِي انْتَقَالُهُ بِجَمْعٍ
يُعَدُّ فِي الْعَادَةِ أَنْ تَوَاطَّؤُوا
عَلَى خِلَافِ الصَّدَقِ أَوْ تَمَالَّؤُوا

وَحُدَّ مِثْلَ النُّقْبَا أَوْ أَرْبَعَه

وَقِيلَ مِثْلُ مَنْ يَقِيمُ الْجُمُعَةَ^(١)

أَوْ قَوْمِ مُوسَى أَوْ كَأَهْلِ بَدْرِ

وَإِخْتَارُ فَخْرُ الدِّينِ تَرْكَ الْحَصْرِ^(٢)

وَالْحَقُّ فِيهِ أَنَّهُ يَخْتَلَفُ

وَمَا عَلَى عِدَالَةٍ تَوَقَّفُ^(٣)

وَقَطَعَ الْقَاضِي بَأَنَّ الْأَرْبَعَه

بَيِّنَةٌ لَيْسَتْ بِعِلْمٍ مُتَّبَعَةٍ

وَشَرْطُهُ اسْتِفَادَةٌ لِمَا عُلِمَ

بِالْحَسِّ لَا مِنْ نَظَرٍ بِهِ حُكْمٌ

٥٢٥ وَتَسْتَوِي مَعَ طَرَفَيْهِ فِيهِ

وَاسِطَةٌ فِي كَثَرِ نَاقِلِيهِ

(١) فِي (م) أَوْ حُدَّ . (٢) فِي (ك) بَدْرُ الدِّينِ .

(٣) فِي (ك) وَالْخَلْفُ فِيهِ أَنَّهُ يَخْتَلَفُ .

ويحصل العلم لنا بالخبر
 من طرقٍ سواءٍ في المُعتبرِ
 فهو من الإجماعِ ذو حصولٍ
 وخبرِ الإله والرسول^(١)
 وقول مَنْ وافقه مُصدّقاً
 آحادها العلم يُفيدُ مُطلقاً^(٢)
 والقول في مجتمعٍ جمّ العددُ
 فلم يُكذّبوا به العلمُ اطرُدُ
 وعن أبي المعالي والغزالي
 يحصل من قرائن الأحوالِ
 كذاكَ باثنين حصولُ العلمِ
 دونَ قرينةٍ لدى ابنِ حزمِ

(١) في (م) في حصول .

(٢) ذكر صاحب (النيل) أن البيت فيه خللاً ومعناه أن ما وافق الإجماع من الأخبار يُفيد العلم مطلقاً وهذا خلاف المشهور .

فصل في مراتب رواية الصحابي

لفظ الصحابي له حمل جلي
أوضحه سمعته أو قال لي
ومثله حدثني أخبرني
من كل نص في التلاقي بين
وبعد حدث وقال أخبرا
وعن رسول الله مثله يرى^(١)
وبعده (نهى الرسول) أو (أمر)
وفي التلاقي كل ذاك قد ظهر
ثم (أمرنا) اجعله أو (نهينا)
محتملا مقتضيا تبينا
وقد يكون فيه ذاك الناهي
وعكسه غير رسول الله

(١) في (م) خبرا.

فَإِنْ يَكُنْ يُرَوَّى عَنِ الصَّدِّيقِ
فَهُوَ مُبَيَّنٌّ عَلَى التَّحْقِيقِ
وَاللَّفْظُ بِالسَّنَةِ حَيْثُ أُطْلِقَا
فَسَنَةُ الرَّسُولِ يَعْنِي مُطْلَقًا
وَمَا كَ (كُنَّا) مُخْبِرًا بِوَاقِعٍ
فَقَابِلٌ لغير عصرِ الشَّارِعِ

فصل في رواية غير الصحابي

ولفظُ غيره الذي به اغتني
سمعتُه أخبرني حدثني
ثم نعم لسائل عن خبرٍ
ثم إشارة إلى مُستخبرٍ
ثم الذي يقرؤه لديه
من غير أن يُنكره عليه

وحيثُ قالَ عن رَسولِ اللَّهِ

فمُرَّسَلٌ ذاكَ بلا اشتباهٍ^(١)

وهو لدى النُّعمانِ مثلُ مالِكٍ

مُعْتَمَدٌ عَلَيْهِ في المَدَارِكِ^(٢)

والنَّقْلُ للحديثِ بالمعنى اُقْتُفِيَ

بشَرَطِ أن يَتْرُكَ الأَخْفَى لِلْحَفِيِّ

مَعَ حِفْظِ معْنَاهُ مِنَ الزِّيَادَةِ

وَالنَّقْصِ مِنْهُ حَالَةَ الإِفَادَةِ

وبالجوازِ حَذْفُ بَعْضِ الخَبَرِ

في غَيْرِ غَايَةٍ وَمُسْتَشْنَى حَرِي

فَصْلٌ فِي أَقْسَامِ التَّحْمِيلِ

أَعْلَى الرُّوَايَةِ السَّمَاعُ مُطْلَقًا

مَنْ لَفِظَ شَيْخَهُ إِذَا مَا نَطَقًا

(١) هذا البيت والذي يليه في (ك) متقدِّمان على قول الناظم (ثم نعم لسائل عن خبر)

(٢) في (م) مثل ذلك .

وبعدَه قراءَةُ عَلَيَّهِ

بلفظه مُلتَفِتاً إِلَيْهِ ٥٥٠

ثُمَّ سَمَاعُ قَارِيٍّ وَبَعْدَهُ

تَنَاولُ مَا يَكُونُ عِنْدَهُ

ثُمَّ إِذَا شَافَهُ بِالْإِجَازَةِ

ثُمَّ إِذَا أَجَازَ بِالْكِتَابَةِ

وَجَائِزُ إِجَازَةِ الْمَوْجُودِ

مُعِيناً وَدُونَ مَا تُقَيِّدُ

وَالْخُلْفُ أَنْ يُجَازَ بِالْإِمْكَانِ

مَنْ سَيَكُونُ مِنْ بَنِي فُلَانٍ

وَإِنَّمَا الْمَمْنُوعُ بِاتِّفَاقٍ

لِكُلِّ مَنْ يَكُونُ بِالْإِطْلَاقِ

فَصْلٌ فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ

وَخَبَرُ الْوَاحِدِ ظَنًّا حَصًّا .

وَهُوَ بِنَقْلِ وَاحِدٍ فَمَا عَلَا

وما روى عدل يصح عقلاً
تعبّد به وصح نقلاً
وهو لأهل العلم أصل مُعْتَمَد
على شروط فيه عنهم تُعْتَمَد
وإنّ منها أن يكون قد روى
مُمِيزاً حال السَّماع لا سِوَى
ومَن يُحَدِّث شرطه الإِفْهَامُ
والْعَدْلُ والْبَلُوغُ والإِسْلَامُ
وكلٌّ من يَجْتَنِبُ الكِبَائِرَ
عَدْلٌ إذا يَجْتَنِبُ الصِّغَائِرَ
مَعَ كُلِّ مَا يَقْدَحُ فِي المُرُوءَةِ
مِمَّا مِنَ المَبَاحِثِ المَشْنُوءَةِ^(١)

(١) في (م) من المباحات المشنوءة .

وَمُنِعَ التَّعْدِيلُ وَالتَّجْرِيحُ

بِوَاحِدٍ وَعَكْسُهُ الصَّحِيحُ

بِنِسْبَةِ الرُّوَاةِ لَا الشُّهُودِ

وَجَازَ عَنْ بَعْضٍ بِلَا تَقْيِيدٍ

وَقِيلَ يَكْفِي فِيهِمَا الْإِطْلَاقُ

وَشَارِطُ الْعِلْمِ لَهُ وَفَاقُ

وَقِيلَ لَا وَقِيلَ فِي التَّعْدِيلِ

وَالْقَوْلُ بِالْعَكْسِ مِنَ الْمَنْقُولِ

وَالْأَكْثَرُ الْمُقَدَّمُ التَّجْرِيحُ

وَقِيلَ بَلْ يُرْجَعُ لِلتَّجْرِيحِ

وَفَاسِقٌ وَمَنْ لَهُ حَالٌ جُهْلٌ

يُرَدُّ مَا يَرْوِيهِ حَيْثَمَا نُقِلَ

وَالْخُلْفُ فِيمَا قَدْ رَوَاهُ الْمُبْتَدِعُ

أَخْذًا وَتَرْكًا وَالصَّحِيحُ يَمْتَنِعُ

وَكُلُّ مَنْ صَاحَبَهُ الرَّسُولُ
حَازُوا بِهِ الْفَضْلَ فَهُمْ عُدُولُ
وَمَالِكٌ فَقَهُ الرُّوَاةَ مُشْتَرِطُ
لَدَيْهِ إِذْ يَكْثُرُ بِالْجَهْلِ الْغَلَطُ
وَإِنْ يَكُ النُّقْلُ مُبَيَّنَ الْكَذِبُ
فَغَيْرُ مَقْبُولٍ وَرُدُّهُ يَجِبُ
لِكُونِهِ مُخَالَفًا فِي الصُّورَةِ
لِلْمُذْرَكِ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ
أَوْ جِهَةِ التَّوَاتُرِ الْمُقَدَّرِ
أَوْ لِذَلِيلِ قَاطِعٍ مُعْتَبَرٍ^(١)
٥٧٥ أَوْ كَانَ مِمَّا شَأْنُهُ إِذَا وَقَعَ
تَوَاتُرًا فَبَانَ عَنْهُ وَارْتَفَعَ

(١) فِي (ك) أَوْ الدَّلِيلُ قَاطِعٌ .

وليس بالقادح فيما قد روي
تساهل إلا الحديث لا سيوى
ولا خلاف أكثر الناس ولا
أن كان من لسان عريب قد خلا
كذاك لا يقدح فيما جاء به
كون الذي يروي خلاف مذهبه

الثالث : الإجماع

وإن الإجماع لأصل متبع
في كل حين وبحيث ما وقع
وإن يخالف من له اعتبار
فما لإجماع به استقرار
وحده اتفاق أهل العلم
في زمن على اتباع حكم

وعن دليل أو قياسٍ يَنْعَقِدُ

وعن أمارَةٍ وكلِّ اعْتِمَادٍ

وإنَّما الخلافُ فيه بادٍ

إذا أتى عن خبرِ الآحادِ

وليسَ مقصُوراً على الصَّحابةِ

والظَّاهِرِيُّ جاعِلٌ ذا دابَةٍ

وليسَ شرطاً فيه تَعْيِينُ العَدَدِ

دليلُهُ السَّمْعُ بَحِثْ ما وَرَدَ

ولا وفاقٌ مَنْ يَكُونُ بَعْدُ

فذاك عن جُودِهِ يَصُدُّ

وفي انقراضِ العَصْرِ خَلْفٌ وَضَحًا

والمَنْعُ لاشتِراطِهِ قد صُحِّحَا

وكلُّ إجماعٍ بعصرٍ وَجَدَا

فواجِبٌ لَهُ اتِّبَاعُ سَرْمَدَا

والإتِّفاقُ بعدَ الإِفتراقِ
يجوزُ أنْ يَقَعَ على الإِطلاقِ
وحيثُما لأهلٍ عَصِرٍ قدْ خَلا
في الحُكْمِ قولانِ لهم فما عَلَا
فلا يُجِيزُ غيرُ أهلِ الظَّاهِرِ
إحداثَ قولٍ ثالثٍ للآخرِ
وجائِزٌ أنْ يُحدَثَ الدَّلِيلُ
للأكثَرينَ وكذا التَّأويلُ
وليسَ غيرُ القاضِ بالمُعْتَبَرِ
في شيءٍ إجماعٌ لفيفِ البَشَرِ
وكلُّ علمٍ يَرْتَضِيهِ النُّظَرُ
إجماعُ أهلِهِ بِهِ مُعْتَبَرُ
ثمَّ السُّكُوتُ مِنَ الإِجماعِ
وَحُجَّةٌ رَأَتْهُ ذُو النُّزاعِ

ومالكٌ تقديمه على الخبر
إجماع أهل طيبة قد اشتهر
وهو مع الخلاف والوفاق
من أوجه الترجيح باتفاق
وعن أولي مذاهب معروفة
معتبر إجماع أهل الكوفة
والقول للعترة في قضيه
قوم رأوه حجة مرضيه
... كذا قول الخلفاء الأربعة
بعض رأوه حجة متبعة
وليس حجة على الصحابي
مذهب غيره من الأصحاب
واختير أن يعمم ذا الحكم البشر
وقيل قول العبرين يُعتبر

والقولُ إنَّ يُرو عن الصَّحَابَةِ

دونَ مُخَالِفٍ يَرى اجْتِنَابَهُ

إنَّ كَانَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْمُنْتَشِرِ

فَهُوَ بِالْإِجْمَاعِ السَّكُوتِيَّ حَرِي

أَوْ كَانَ لَمْ يَذْغُ فَإِنَّ مَالِكًا

يَرَاهُ حُجَّةً فَخُذْ بِذَلِكَ

وُخْلَفُ أَصْحَابِ الرَّسُولِ إِنْ نُقِلَ

عَلَى تَعَارُضِ الدَّلِيلَيْنِ حِمْلُ

وَكَثْرَةُ الْعِدَّةِ تَرْجِيحُ كَفَا

كَذَا إِذَا وَافَقَ بَعْضُ الْخُلَفَا

ثُمَّ التَّرَاخِي لِذَلِيلِ ثَانِي

مُعْتَمِدٌ إِنْ يَسْتَوِ النَّقْلَانِ

الرَّابِعُ : الْقِيَاسُ

الْأَخْذُ بِالْقِيَاسِ مُضْطَرٌّ لَهُ

وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقْفُو سُبُلَهُ

وإنَّما نُؤثِّرُهُ اتِّبَاعًا
إِذَا عَدِمْنَا النَّصَّ وَالْإِجْمَاعَا
وَأَنكَرَ الْقِيَاسَ أَهْلُ الظَّاهِرِ
وَرَأَيْهِمْ فِي ذَلِكَ غَيْرُ ظَاهِرٍ
يَعُمُّ فِي الْأَحْكَامِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
وَخَالَفَ النُّعْمَانُ فِي الْمُقَدَّرِ
وَلَا يُرَى الْقِيَاسُ لِلْجُمْهُورِ
يَدْخُلُ فِي الْأَسْبَابِ لِلْأُمُورِ
ثُمَّ عَلَى الرُّخْصَةِ لَا يُقَاسُ
وَالشَّافِعِيُّ شَأْنُهُ الْقِيَاسُ
وَبِالْقِيَاسِ جَائِزٌ لِلْأَكْثَرِ
تَعَبُّدٌ وَوَاقِعٌ فِي الْأَشْهَرِ
وَحَدُّهُ إِثْبَاتُ حُكْمٍ اسْتَقَرَّ
لِغَيْرِ ذِي حُكْمٍ بِأَمْرِ مُعْتَبَرٍ
سُمِّيَ وَصْفًا جَامِعًا وَيُدْعَى
ذُو الْحُكْمِ أَصْلًا وَسِوَاهُ الْفُرْعَا

والشَّرْطُ فِي الْأَصْلِ بِحَيْثُ يَأْتِي

خُرُوجُهُ عَنِ التَّعَبُّدَاتِ

وَمِثْلُهُ مَا اخْتَصَرَ بِالرَّسُولِ

فَذَا وَذَا لَيْسَ مِنَ الْمَعْقُولِ

وَالْخَلْفُ أَنْ يَكُونَ فَرْعٌ أَصْلٍ

وَالشَّرْطُ فِي الْفَرْعِ اتِّبَاعُ الْأَصْلِ

فِي وَصْفِهِ الْجَامِعِ ثُمَّ لَا يُرَى

وَحُكْمُهُ بِالنَّصِّ قَدْ تَقَرَّرَا

وَشَرْطُ حُكْمِ الْأَصْلِ أَنْ يَتَّفِقَا

عَلَيْهِ مَعَ خَصْمٍ بِهِ أَوْ مُطْلَقًا

لَمْ يَنْتَسَخْ قَدْ انْتَمَى لِلشَّرْعِ

مَعَ الثُّبُوتِ عَنْ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ

أَعْلَاهُ مَا السُّكُوتُ عَنْهُ حَلًّا

مِثْلًا لِمَنْطُوقٍ بِهِ أَوْ أَعْلَى

٢٢٥ كالعبد والأمة في الإعتاق

والضرب والتأفيف في الإلحاق

وفي النصوص جلّهم قد جعله

ومُنكرُ القياسِ ممّن أعمّله

ومّن إلى القياسِ قد عزّاه

قياسَ لا فارق قد سمّاه

ثمّ يلي ذو عِلّة وهو الَّذي

من وصفه الجامع حكمه احتذي

كمنع بيع الخمر للتّحريم

حَمَلاً على مُحَرَّمِ الشُّحُومِ

ومنع غضبان من القضاء

قيسَ عليه كثرة الإعياء

والجوع مع إفراطه والعطش

وكلّ ما عن نظير يُشوّش

ولا يُقاس تافه الأشياءِ

لأنَّ فَعْلَان لِّلَامْتِلَاءِ

وهو من الحُجَّةِ دُونَ بَاسٍ

عند جميع مُثَبِّتِي الْقِيَاسِ

وبعدَه المنسوبُ لِلْمُنَاسَبَةِ

وسوف يُسْتَوْفَى بِحَيْثُ نَاسَبَهُ

ثمَّ يُلِيهِمَا قِيَاسُ الشَّبَهِ

وَمَالِكٌ كَغَيْرِهِ قَالَ بِهِ

وهو الَّذِي يَكُونُ فِيهِ وَصْفُهُ

لَيْسَ بِعِلَّةٍ فَبِإِنْ ضَعُفُهُ

وهو تَشْبِيهُ الْأُرُزِّ مَثَلًا

بِالْبُرِّ فِي وَصْفٍ عَلَيْهِ اشْتِمَلَا

بشَرَطِ أَنْ يَكُونَ ذَا اعْتِبَارٍ

كَالطَّعْمِ وَالْقُوَّةِ وَالْإِدَّخَارِ

فصل في مسالك العلة

وتُعلمُ العِلَّةُ بالإجماعِ
والنَّصُّ والنَّصُّ عَلَى أنواعِ
فبعضُهُ يَكُونُ بالتَّصْرِيحِ
ومنهُ بالإيماءِ والتَّلْوِيحِ
فأَوَّلُ بِالذِّكْرِ والإِفْهَامِ
بِمِثْلِ (كَيْ) و (بَا) و (مِنْ) و (لَا مِ)
وذكرُهُ مُقَدِّمًا قَدْ يَحْصُلُ
كَمِثْلِ (قُلْ هُوَ أَذَى فَاغْتَرِلُوا)
وَالثَّانِ مَا يَكُونُ بالإيماءِ
(بِإِنْ) أَوْ (رَأَيْتَ) أَوْ بِالْفَاءِ^(١)

(١) في (ك) ، و (م) بِنِانٍ أَوْ أَرَأَيْتَ ، والوزن بهذه الصورة فاسدٌ لذلك
حذفتُ همزة الإستفهام عَلَى تقديرها ليستقيم الوزن .

وَالثَّالِثُ التَّلْوِيحُ بِالتَّرْتِيبِ

لِلْحَكْمِ فِيهِ وَبِفَا التَّعْقِيبِ

كَمِثْلِ (وَاقَعْتُ) فَقَالَ (كَفَرُوا)

وَمَا لَتَعْقِيبِ (جَنَى فَعَزُّرُوا)

وَبَعْضُهَا يُدْرَى مِنْ اسْتِنْبَاطِ

بِالسَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ لِلْمَنَاطِ

وَمِنْهُ مَا سُمِّيَ بِالْمُنَاسَبَةِ

وَبِالإِخَالَةِ عَلَى مَا نَاسَبَهُ

وَذَاكَ تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ وَهُوَ إِنْ

تَعَيَّنَتْ مِنْ غَيْرِ مَذْكُورٍ زُكِّنَ

مِثْلُ الرَّبَا فِي الْبُرِّ أَوْ مِثَالِهِ

إِذَا تُقْتَضَى عَلَيْهِ مِنْ حَالِهِ

وَذَاكَ بِاعْتِبَارِ وَصْفِ ظَاهِرِ

مُنَاسِبِ مُنْضَبِطٍ لَا نَافِرٍ ٦٥٠

وإن يكن خفياً أو لا ينضبطُ
 فبِالْمَظْنَةِ الرَّجُوعُ يَرْتَبُ^(١)
 وإن يَكُنْ يَقْصُرُ عَنْ تَأْثِيرِ
 لَمْ يُلْتَفِتْ كَاللَّوْنِ وَالتَّصْوِيرِ
 وَرُبَّمَا قَدْ تَخْرِمُ الْمُنَاسِبَةُ
 مَفْسَدَةٌ قَدْ سَاوَتْ أَوْ مُعَالِجَةٌ
 وَإِنْ يَكُ التَّعْيِينُ مِمَّا ذُكِرَا
 فَذَاكَ تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ شُهُرَا
 كَمِثْلِ مَا قَدْ جَاءَ فِي الْكُفَّارَةِ
 بِمُفْسِدِ الصَّوْمِ مِنَ الْعِبَارَةِ
 وَهُوَ اِغْتِبَارُ مُقْتَضَى الْمَفْهُومِ
 مِنْ جِهَةِ التَّأْثِيرِ وَالْعُمُومِ

(١) فِي (ك) فَلِلْمَظْنَةِ .

مَعَ اطِّرَاحِ مُقْتَضِي الْخُصُوصِ
فِي الْحَالِ وَالزَّمَانِ وَالشُّخُوصِ
وَلَفْظُ تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ يُطْلَقُ
بِحَيْثُمَا تَعْيِينُهَا مُحَقَّقُ
مِثْلُ جَزَاءِ الصَّيْدِ فِي الْمِثْلِيَّةِ
فَإِنَّهَا مَعْلُومَةٌ عَقْلِيَّةٌ
وَقَدْ يُرَى اسْتِنْبَاطُهَا اسْتِشْعَارًا
مِنْ حَالِ حُكْمٍ مَعَ وَصْفٍ دَارًا
وَذَا الَّذِي سُمِّيَ بِالْقِيَاسِ
بِالْإِطْرَادِ مَعَ الْإِنْعَكَاسِ

فَصْلٌ (فِي قَوَادِحِ الْقِيَاسِ)

وَلِلْقِيَاسِ مُفْسَدَاتٌ إِنْ بَدَتْ
فَيُبْطَلُ الْقِيَاسُ مِنْهَا مَا ثَبَتَ
مِنْهَا إِذَا مَا خَالَفَ الْإِجْمَاعًا
أَوْ خَالَفَ النَّصَّ اقْتَضَى امْتِنَاعًا

وللعموم ما له من بأس
 لمُثَبِّتِ التَّخْصِصِ بِالْقِيَاسِ
 وَوَصْفِهِ الْجَامِعِ إِنْ مِنْهُ عُدَمُ
 وَفِي قُصُورِ عِلَّةٍ ذَاكَ التَّزِمُ
 ثُمَّ وَجُودُ الْحُكْمِ دُونَ الْعِلَّةِ
 قَدْ حُجِّجَ يُسَمَّى الْعَكْسَ فَاتَّبَعَ أَصْلَهُ
 وَهُوَ اعْتِبَارُهُ إِذَا مَا اتَّفَقَا
 أَنْ لَيْسَ لِلْحُكْمِ سِوَاهُ مُطْلَقًا
 وَالنَّقْضُ كَوْنُ الْوَصْفِ دُونَ الْحُكْمِ
 وَفِيهِ خُلْفٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ
 وَالْقَلْبُ أَنْ يُثَبِّتَ بَعْضُ الْخَصْمِ
 بَعْلَةُ الْآخِرِ ضِدَّ الْحُكْمِ
 وَالْفَرْقُ إِبْدَاءُ لَوْصِفٍ اسْتَقَرَّ
 مُنَاسِبٍ لِلْحُكْمِ مِمَّا يُعْتَبَرُ

وليس بالقادح عند النظر
غير مناسب ولا معتبر
ونقص شرط من شروطه التي
تقررت من قبل ذا وحدت
والقول بالموجب ما الأدلة
جميعها معه بمستقله
وذاك تسليم الدليل الكافي
وصرفه عن موضع الخلاف

ذكر الاستصلاح

وإن للمصلحة المشهورة
لأضراباً ثلاثة مَحْصُورَةٌ ٦٧٥
ما جنسه شرعاً به مُطَالَبَةٌ
فذلك القياس ذو المناسبه
وأصله تحصيل قصد الشارع
في دفع فاسد وجلب نافع

كجعل كلَّ مُذهِبٍ للعقلِ
كالخمر في امتناعهِ للأكلِ
والثَّانِ ملغى عند كلِّ ذي نظرٍ
لكونه في الشرعِ غيرَ مُعتَبَرٍ
كَأَن يُقال مالِكُ الرُّقَابِ
تكفيرُهُ بالصَّومِ للعِقَابِ
أو أَن يُقال حَامِلُ الأثقالِ
يأخذُ بالفِطْرِ كذي التَّرحالِ^(١)
ومُتَرَفٍّ في حالةِ الأسفارِ
يُمنَعُ مِن قَصْرِ وَمِنْ إِفْطَارِ
فكلُّ ذَا لم يُعتَبَرُ في الشرعِ
فهو حَرٌّ جَمِيعُهُ بِالْمَنعِ

(١) في (م) كذا الترحال .

وثلث ما ليس بالشرع اتضح

بأنه معتبر أو مطَّرح

وذا يُسمَّى عندهم بالمرسل

وكم له كمالك من مُعْمِل

وفي الضروريات للغزالي

يرى اعتباره في الاستعمال

مُشترطاً مع ذاك في القضية

ورودها قطعيةً كليَّة

ذكر الاستدلال

وُحِذُّ بالاستدلال حيثما ورد

وهو على قسمين كلُّ اعتمد

وحده أخذ دليل قصد أن

يُفْضِي للحكم على أهدي سنن

فَأَوَّلُ مَا دَلَّ مَلْزُومٌ عَلَى
 لَازِمِهِ فِيهِ وَعَكْسٌ قَدْ خَلَا
 فَالْإِلْزَامُ الَّذِي لِلْأَمْرِ يَقْبَلُ
 وَ (لَوْ) عَلَى الْمَلْزُومِ مِمَّا يَدْخُلُ
 وَيَرْفَعُ الْمَلْزُومَ نَفْيُ الْإِلْزَامِ
 وَذَلِكَ بِالْإِثْبَاتِ غَيْرُ لَازِمٍ
 لَكِنَّمَا الْمَلْزُومُ حَيْثُ ثَبَتَا
 ثَبَتَ لَازِمٌ وَدَعَا عَكْسًا أَتَى
 وَالسَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ ثَانِي قِسْمٍ
 تَقْرِيرُ أَوْصَافٍ بِقَصْرِ الْحُكْمِ ^(١)
 وَالْأَخْذُ بِالنَّفْيِ وَبِالْإِثْبَاتِ
 حَتَّى يُرَى الْمَطْلُوبُ مِنْهُ يَأْتِي

(١) فِي (ك) بِحَصْرِ الْحُكْمِ .

وَنَوْعُ الْإِسْتِصْحَابِ مَا أَبَانَا
 إِبْقَاءَ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَا
 وَاعْتَمَدَ الصَّحَّةَ فِيهِ الْأَكْثَرُ
 وَفِيهِ لِلنُّعْمَانِ خُلْفٌ يُذَكَّرُ
 وَمِثْلُهُ الْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ
 وَهُوَ الْبَقَا عَلَى انْتِفَا الْحُكْمِيَّةِ
 حَتَّى يَدُلَّنَا دَلِيلٌ شُرْعَا
 عَلَى خِلَافِ الْحُكْمِ فِيهِمَا مَعَا
 وَالْخُلْفُ مَوْجُودٌ بِأَصْلٍ ثَانِي
 لِلْأَبْهَرِيِّ وَلِلْأَصْبَهَانِيِّ (١) ٧٠٠
 وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ أَصْلٌ مُطَرَّدُ
 الْأَخْذُ بِالْأَخْفِ حَيْثُمَا وَجَدُ

(١) فِي (م) بِأَصْلٍ الثَّانِي ، وَلَعَلَّ صَوَابَهُ (بِالْأَصْلِ الثَّانِي) وَهُوَ الْبَرَاءَةُ
 الْأَصْلِيَّةُ .

ذِكْرُ الْإِسْتِقْرَاءِ

وَهَاكَ الْإِسْتِقْرَاءَ نَحْذُهُ رَسْمًا
تَتَّبِعُ الْجُزْئِي حُكْمًا حُكْمًا
ثُمَّ يُرَى وَالْحُكْمُ فِيهِ يَطْرُدُ
بِذَلِكَ الْحُكْمِ بِحَيْثُمَا يَرِدُ
فِيحَصُلُ الظَّنُّ بِأَنَّ مَا قُصِدَ
يَكُونُ حُكْمُهُ كَحُكْمِ مَا وُجِدَ
وَرُبَّمَا قَدْ يَنْتَهِي فِي الشَّرْعِ
لِأَنَّهُ يُفِيدُ فِيهِ حُكْمَ الْقَطْعِ

ذِكْرُ الْإِسْتِحْسَانِ

وَبَعْضُهُمْ يَنْسِبُ لِلنُّعْمَانِ
عَلَى الْخُصُوصِ نَوْعَ الْإِسْتِحْسَانِ
وَمَالِكَ لَيْسَ لَهُ بِمَانِعٍ
وَقَدْ رَوَوْا إِنْكَارَهُ لِلشَّافِعِيِّ

وإنما الظاهر فيه أن يرى

بمقتضى تفسيره معتبراً

ومرتضى حدوده المروية

الأخذ بالمصلحة الجزئية^(١)

فيما يقابل القياس الكلي

لأنه من مستحسنات العقل

ذكر العرف والعادة

العرف ما يُعرف بين الناس

ومثله العادة دون باس

ومقتضاهما معاً مشروع

في غير ما خالفه المشروع

(١) في (م) ومقتضى حدوده .

سَدُّ الذَّرَائِعِ

وعندهم سَدُّ الذَّرِيعَةِ انْحَتَمَ

في مثل الإمتناع من سَبِّ الصَّنَمِ

وبعضها لم يُعْتَبَرْ كَالْحَجَرِ

من اغتراس الكَرَمِ خوف الخمرِ

وقسمها الثالثُ عند مالكٍ

مُعْتَبَرٌ لَدَيْهِ في المسالكِ

كمثل دَعْوَى الدَّمِ دونَ المالِ

في رأيه والبيعِ لِلآجَالِ

مَبْحَثُ شَرَعٍ مَنْ قَبْلَنَا

وقيل في هل شرع من عَنَّا مَضَى

شرعٌ لَنَا في غيرِ ما الشَّرْعُ اقْتَضَى

بِالْمَنْعِ وَالْجَوَازِ وَالتَّفْصِيلِ

بِمَنْعِ غَيْرِ شِرْعَةِ الْخَلِيلِ^(١)

(١) في (م) لِمَنْعِ غَيْرِ .

الاجْتِهَادُ

الاجْتِهَادُ بَذْلُ وَسْعِ الْمُجْتَهِدِ

فِي النَّظَرِ الْمُبْدِي لِمَا الشَّرْعُ قَصَدَ

وَرَاجِحٌ أَنَّ الرَّسُولَ اجْتَهَدَا

فِي غَيْرِ مَا الْوَحْيُ بِهِ قَدْ وَرَدَا

وَفِي (عَفَا اللَّهُ) دَلِيلٌ قَاطِعٌ

وَمِنْ (لَوْ اسْتَقْبَلْتُ) ذَاكَ شَائِعٌ

وَجَازَ بَعْدَ مَوْتِهِ اتِّفَاقًا

وَقَبْلَهُ لِغَائِبٍ وَفَاقًا

وَاخْتَلَفُوا فِي حَاضِرٍ وَإِنْ وَجَدَ

قَوْلَانِ عَنِ الْمُجْتَهِدِ فِي مُتَّحِدٍ

وَقْتًا فَإِنْ رَجَحَ وَاحِدٌ قَبْلَ

أَوْ لَا فَذَا لَدَيْهِ يَحْتَمِلُ

٧٢٥ فَإِنْ يَكُ التَّارِيخُ مِمَّا حُقِّقَا
 فَإِنَّ ثَانِيًا رُجُوعٌ مُطْلَقًا
 وَعِنْدَمَا يُجْهَلُ وَقْتُ فَرَطَا
 إِنْ أُمْكِنَ الْجَمْعُ وَإِلَّا سَقَطَا
 وَهُوَ إِذَا مَا نَسِيَ اجْتِهَادَهُ
 فِيمَا يُعِيدُ سَائِلٌ أَعَادَهُ
 وَلِيُفْتِ بِالثَّانِي فِذَاكَ الْمُرْتَضَى
 وَهَبُهُ أَبَدَى عَكْسَ مَا كَانَ ارْتَضَى
 وَلَيْسَ لَازِمًا إِذَا مَا ذَكَرَا
 فُتْيَاهُ فِيهِ أَنْ يُعِيدَ النَّظْرَا^(١)
 وَفِي تَجَزِّيِ الْاجْتِهَادِ قَدْ سُمِعَ
 خَلْفَ فُتْيَاهُ لَهْ وَمُتَمَنِّعٌ^(٢)

(١) فِي (م) فُتْيَاهُ فِيهَا .

(٢) فِي (م) يَبْدَأُ الْفَصْلُ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ .

فَصْلٌ

وَمَا بِهِ التَّكْلِيفُ شَرْطُ الْمَجْتَهِدِ

وَالْفَهْمُ وَالْحِفْظُ وَعِلْمُ مَا اعْتُمِدَ

أَوَّلُهُ الْكِتَابُ وَالْحِفْظُ لَهُ

أَهْمٌ مَا مِنْ عِلْمِهِ حَصْلُهُ

لَا سِيَّما مَا كَانَ فِي الْأَحْكَامِ

فَإِنَّهُ أَكْمَلُ فِي الْإِحْكَامِ^(١)

وَلْيَعْرِفِ النَّاسِيخَ وَالْمَنْسُوخَا

وَمَا اقْتَضَى فِي عِلْمِهِ رَسُولَا

وَالْحِفْظُ لِلْحَدِيثِ أَوَّلَى مَا اعْتَمَدَ

وَلِلْأَصُولِ فَهْيَ لِلْفَقْهِ عَمَدُ^(٢)

وَلِلْمُهَمِّ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ

وَلِلْفُرُوعِ فَهْيَ لُبُّ الْمَطْلَبِ

(١) فِي (ك) مَا كَانَ مِنْ الْأَحْكَامِ . (٢) فِي (م) فَهْيَ لِلْعِلْمِ .

فَلْيَعْتَمِدْ لِأَهْلِهَا مَا فَصَّلُوا
وَفَرَّعُوا فِي كُتُبِهِمْ وَأَصْلُوا
فَلْيَقْتَفِي آثَارَهُمْ مُصَحِّحًا
وَيَنْتَقِي أَقْوَالَهُمْ مُرَجِّحًا^(١)
وَمَا سِوَى مَا مَرَّ فِي التَّنْبِيهِ
وَصَفِي لَهُ وَصْفُ كَالٍ فِيهِ
وَكُلُّ عِلْمٍ فَلَهُ مُجْتَهِدٌ
عَلَيْهِ فِي تَقْرِيرِهِ يُعْتَمَدُ
وَهُوَ الَّذِي أَصْلَحَ ذَاكَ الْعِلْمَا
وَنَالَهُ مَعْرِفَةٌ وَفَهْمَا

فصل في التصويب والتخطئة

وفي الأصول واحدٌ مُصِيبٌ
وءائِمٌّ سِوَاهُ لَا يُصِيبُ

(١) في (ك) وينتقي آراءهم .

وَمُسْقِطُ التَّائِمِ مِثْلُ الْعَنْبَرِي

مَا قَوْلُهُ فِي ذَاكَ بِالْمُعْتَبِرِ

وَفِي الْفُرُوعِ فَالضَّرُورِيَّاتُ

مُجْتَهِدٌ فِيهَا لَهُ أَفْتِيَاثُ

وَإِنَّهُ لَمُخْطِيٌّ إِجْمَاعًا

مُكَفِّرٌ إِذْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَا

وَبَعْضُ مَا لَمْ نَذَرِهِ ضَرُورَةٌ

وَهُوَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَشْهُورَةِ

قَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فِي الْأَمْصَارِ

فِي سَائِرِ الْبِلَادِ وَالْأَقْطَارِ

فَالْمُتَصَدِّى لاجْتِهَادٍ مُخْطِيٌّ

مُفْسَقٌ بِمِثْلِهِ لَا يُعْبَأُ

وَسَائِرُ الْفُرُوعِ وَهُوَ مَا اخْتَلَفَ

فِيهِ وَالْإِجْتِهَادُ فِيهَا قَدْ أُلْفُ

٧٥٠ قِيلَ مُصِيبُ الْحَقِّ فِيهَا وَاحِدٌ

وَقِيلَ بَلْ كُلُّ مُصِيبٍ وَاحِدٌ

لِلشَّافِعِيِّ الْخَلْفِ وَالتُّعْمَانِ

وَمَالِكٌ عَنْهُ رُوِيَ الْقَوْلَانِ

وَبَاتِّفَاقٍ مَخْطِيءٍ لَنْ يَأْتِمَا

إِنْ يَجْتَهِدُ وَإِنْ يُقْصَرُ أَتِمَا

وَحَيْثُمَا التَّصْوِيبُ رَأْيًا اعْتُمِدَ

فَالْحَكْمُ تَابِعٌ لظَنِّ الْمُجْتَهِدِ

وَالْعَكْسُ قِيلَ لَا دَلِيلَ فِيهِ

وَقِيلَ بَلْ أَمَارَةٌ تُبْدِيهِ

فصل في التَّقْلِيدِ

لِلْعُلَمَاءِ الْخَلْفُ فِي التَّقْلِيدِ

لَكِنْ عَلَى وَجْهِ مِنَ التَّقْيِيدِ

ففي أصول الدين عند الأكثرِ

أهل الكلام ذاك بالمنع حري

وأكثرُ الناسِ المُحدِّثينا

وغيرهم أجازهُ تلقينا

وذا الذي رجَّحه من نظرا

إذ الرسول لم يُكلِّف نظرا

وفي الفروع المنع في المعلوم

ضرورة يُرى من المحتوم

وما من الفروع يُذرى نظرا

جوازه للأكثرين اشتها

فغيرُ ذي العلم من الأنام

يقلُّد العالم بالأحكام

والحدُّ أخذُ القول بالقبول

من غير أن يطلب بالدليل

وفعل ما فيه اختلاف دون أن

قلد في التأثيم حلف لم يشن^(١)

ومن له شيء من المعارف

قلد والأصل القضا بالقائف

وفي النوازل جوازه اجتبي

ونقله من مذهب لمذهب

مع اعتقاد العلم في المقلد

ولا ترى الرخصة أصل المقصد

ولا يرى في فعله ابتداء

يأتي بما يخالف الإجماعا

والحكم لا ينقض بالإطلاق

في الاجتهادات باتفاق

(١) في (م) ما فيه خلاف .

مَا لَمْ يُخَالِفْ قَاطِعًا فَيُنْقَضُ

مِنْهُ وَمِنْ سِوَاهُ حِينَ يُعْرَضُ

أَوْ نَحَالَفَ اجْتِهَادَهُ فِي الْحُكْمِ

أَوْ نَصَّ مَنْ قَلَّدَهُ فِي الْعِلْمِ

فصل فيمن يجوز له الإفتاء

يُفْتِي الْوَرَى فِي الدِّينِ بِإِسْتِحْقَاقِ

مَنْ حَازَ الْاجْتِهَادَ بِالْإِطْلَاقِ

وَقِيلَ بَلْ يَكْفِيهِ أَنْ يَجْتَهِدَا

فِي مَذْهَبٍ يَجْعَلُهُ مُعْتَمَدًا

لَكِنْ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْمَشْهُورَةِ

مَعَ اقْتِفَاءِ السُّنَّةِ الْمَأْثُورَةِ

وَذَا الَّذِي بِهِ اسْتَمَرَّ الْعَمَلُ

مُنْذُ أَزْمُنٍ وَلَيْسَ عَنْهُ مَعْدِلُ

٧٧٥ وشرطه مع علمه عدالته

وتقتفي بفعله مقالته

والاجتهادات فيها يفتي

بالرأي دون غيرها المستفتي

وإنما الفتوى بما فيه عمل

وغيره يصد عنه من سأل

ومكثر فيه السؤال لا يقر

ويقتدى فيه بما قضى عمر

ولا خلاف أنه يقلد

غير أولي العلم الذي يعتمد

وعالم لا بأس أن يستفتي

من فوقه ممن له أن يفتي

هذا إذا لم يبلغ اجتهادا

فإن يكن بلوغه استفادا

فَذَا لَهُ التَّقْلِيدُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

مُمْتَنِعٌ وَلَيْسَتْ بِدِلِمَا أَرِي

وَجَائِزٌ لِبَعْضِهِمْ تَقْلِيدُهُ

أَعْلَمَ مِنْهُ فِي الَّذِي يُرِيدُهُ

وَبَعْضُهُمْ يَجِيزُ مُطْلَقًا وَذَا

أَحْمَدُ فِيهِ حَذْوُ إِسْحَاقَ اخْتَدَى

وَحَيْثُ مَنْ يَفْتِي أُولُو تَعَدُّدٍ

تَخِيرُ الْأَفْضَلَ حُكْمُ الْمُقْتَدِي

وَقِيلَ بَلْ مَا اخْتَارَ فَهُوَ كَافٍ

ثُمَّ إِذَا أَفْتَوْهُ بِاخْتِلَافٍ

قِيلَ لَهُ تَقْلِيدُهُ مِنْ شَاءَا

وَالْأَخْذُ بِالْأَحْوَطِ عَنْهُمْ جَاءَا

وَرَاجِحٌ عَلَيْهِمَا أَنْ يَجْتَهِدَا

بِمَذْهَبٍ لِعَالَمٍ قَدْ اعْتَمَدَا

وَمُنِعَ اسْتِفْتَاءِ ذِي جَهَالَةٍ

فِي حَالَةٍ مِنْ عِلْمٍ أَوْ عَدَالَةٍ

وَجَازَ الْإِفْتَاءُ لِغَيْرِ الْمُجْتَهِدِ

بِمَذْهَبٍ لِعَالَمٍ قَدْ اعْتُمِدَ
إِنْ كَانَ ذَا تَمَكُّنٍ مِنَ النَّظَرِ
وَأَخِذًا مِنْهُ بِحَظٍّ مُعْتَبَرٍ
وَقِيلَ إِنَّ مُجْتَهِدًا قَدْ عُدِمَا

وَمُطْلَقًا وَالْمَنْعُ قَوْلُ عُلَمَا

التَّعَادُلُ وَالتَّرْجِيحُ

إِذَا الدَّلِيلَانِ تَعَارَضَا وَلَمْ
يُقَدَّرْ عَلَى الْجَمْعِ وَلَا النَّسْخِ انْتَحَمَ
يُرْجَعُ لِلتَّرْجِيحِ عِنْدَ مَنْ مَضَى
وَالْمَنْعُ لِلْبَعْضِ وَلَيْسَ مُرْتَضَى
وَإِنْ يَكُ التَّرْجِيحُ عَنْهُ يَنْتَفِي
يُرْجَعُ إِلَى تَقْلِيدٍ أَوْ تَوْقِفٍ
عِنْدَ سَوَى الْقَاضِيِ وَأَصْلُ الْأُبْهَرِ
الْمَنْعُ مُقْتَضٍ وَعَكْسُهُ أَذْكَرُ

ويدخل الترجيحُ في الظني
لا في الذي يُنسبُ للقطعي
والواجبُ الأخذُ بمعلومٍ إذا
عارضَ ظناً غيره لا يُحتذى
تقدمُ التاريخُ فيه أو جهلُ
وسابقُ الظنِّ على النسخِ حملُ
وظاهرُ السُّنةِ والكتابِ في
تعارضِ ثالثها التَّوقيفي ٨٠٠
وإنَّ يَكُنْ فِيهِنَّ ذُو احتياطٍ
وفي النُّصوصِ الأخذُ بالمُحتاطِ
والمنعُ لِلقاضي وما قد وافقه
حكمُ القياسِ راعوا المُوافقه

فصل في الترجيح باعتبار حال المروي

وغالبٌ إنَّ عارضَ الأصلِ رجحُ
وقيل عكسه وأوَّلُ أصحُ

وَرَجَّحُ التَّكْرَارُ فِي مَثْنِ الْخَبَرِ
أَوْ كَوْنُ لَفْظِهِ حَقِيقَةً صَدَرَ
أَوْ مُسْتَقِيلاً أَوْ فَصِيحاً أَوْ أَتَى
فِي حَكْمِ الْعَقْلِ لَهُ قَدْ أُثْبِتَا
أَوْ كَانَ حَاكِماً عَلَى الْآخِرِ أَوْ
لَمْ يُتَّفَقْ أَنْ يُخَصَّ بِالَّذِي رَوَوْا
أَوْ سَالماً مِنْ اضْطِرَابٍ أَوْ نُقِلَ
بِسَبَبٍ مَعْنَاهُ فِيهِ قَدْ عُقِلَ
أَوْ كَانَ فِي الْمُرَادِ نَصّاً أَوْ وَرَدَ
يَدُلُّ مِنْ وَجْهَيْنِ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ
أَوْ جَاءَ فِي مَعْنَى لَهُ مُتَّحِدٍ
مُخْتَلِفاً فِي الَّلَفْظِ لَا فِي الْمَقْصَدِ
أَوْ عَمَلُ السَّلَفِ مُقْتَضَاهُ
مَعَ اِطْلَاعِهِمْ عَلَى سِوَاهُ

أودلَّ فِيهِمْ عَلَى تَنْزِيهِهِ

أَوْ كَانَ لَا تَعْمُ بِلَوَى فِيهِ

فصل في الترجيح باعتبار حال الراوي

بِالرَّفْعِ لِلرَّسُولِ وَالتَّعْدَادِ

وَاللَّفْظِ قَدْ رُجِّحَ وَالْإِسْنَادِ

وَبِاتِّحَادِ الْإِسْمِ وَالتَّأْخِرِ

وَصِحَّةِ الْعَقْلِ بِطُولِ الْأَعْصَرِ

وَبَاعْتِمَادِ فِي اللُّسَانِ الْعَرَبِيِّ

وَنِسْبَةِ لِلْفَقْهِ أَوْ لِشَرْبِ

وَبِاشْتِهَارِ الْفَضْلِ وَالْعَدَالَةِ

أَوْ مِنْ رَوَاهُ بِالسَّمَاعِ قَالَهُ

أَوْ مُثَبِّتٍ لِلْحَكْمِ بِاتِّفَاقِ

رُؤَايَاهُ أَوْ حَسَنُ الْمَسَاقِ

أَوْ غَاضِدٌ إِجْمَاعُ أَهْلِ طَيْبَةِ

لَهُ أَوِ النَّاقِلُ ذُو الْقَضِيَّةِ

أَوْ كَوْنُهُ بِقِصَّةٍ مُنْقَلَةٍ
أَوْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ وَالْإِجْمَاعُ لَهُ
أَوْ الْكِتَابُ شَاهِدٌ لِنَقْلِهِ
أَوْ سُنَّةٌ تَوَاتَرَتْ لِمِثْلِهِ
أَوْ كَانَ سَالِمًا مِنْ اضْطِرَابٍ
أَوْ مَنْ رَوَى مِنْ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ

فصل في ترجيح الأقيسة

وفي القياسُ يدخلُ التَّرجيحُ
فَمَا سِوَى ذِي عِلَّةٍ مُرْجُوحُ
وَرُجِّحَ الْقِيَاسُ ذُو الْمُنَاسَبَةِ
عَلَى الَّذِي لَشَبَّهِ قَدْ نَاسَبَهُ
وَرُجِّحَ الْأَجْلَى عَلَى سِوَاهُ
عِنْدَ الَّذِي بِذَاكَ قَدْ دَعَاهُ
وفي قياسِ عِلَّةٍ تَرْجِيحُ
بِكُونِهَا النَّصُّ بِهَا صَرِيحُ

أَوْ أَنْ تُرَى فُرُوعُهَا قَدْ عَمَّتْ

أَوْ كَوْنِهَا الْأَوْصَافُ فِيهَا قَلَّتْ ٨٢٥

أَوْ كَوْنِهَا أَعَمَّ أَوْ أَنْ تُلْفَى

وَصَفًا حَقِيقًا وَذَا لَا يَخْفَى

أَوْ كَوْنِهَا مُتَّفَقًا عَلَيْهَا

أَوْ قَلَّ خُلْفٌ عِنْدَهُمْ لَدَيْهَا

وَبِاطَرَادِهَا مَعَ انْعِكَاسِهَا

أَوْ بِتَعَدِّيها لَدَى قِيَاسِهَا

أَوْ كَانَ أَخْذُهَا مِنْ أَصْلٍ نَصًّا

أَوْ لَا يُرَى الْأَصْلُ بِفَرْعٍ خُصًّا

أَوْ جُمْلَةً مِنَ الْأُصُولِ تَشْهَدُ

بِحَكْمِهَا أَوْ لِقِيَاسٍ يُوجَدُ

فِي بَعْضِهَا مَا مُقْتَضَاهُ الْقَطْعُ

أَوْ أَنْ يُرَى مِنْ جِنْسِ الْأَصْلِ الْفَرْعُ

أَوْ كَانَ الْأَصْلُ حَكْمُهُ يَثْبُتُ مِنْ
إِجْمَاعٍ أَوْ تَوَاتُرٍ فِيهِ زُكْنُ

أسباب الخلاف

إِنَّ مِنْ أَسْبَابِ الْخِلَافِ جُمْلَةُ
مَا مَرَّ مِنْ تَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ
وَالْجَهْلِ بِالذَّلِيلِ كَالْأَخْبَارِ
وَالْخُلْفُ فِيمَا صَحَّ مِنْ أَخْبَارٍ
وَالْخُلْفُ فِي نَوْعٍ مِنَ الذَّلِيلِ
كَأَضْرَبِ الْقِيَاسِ فِي التَّمْثِيلِ
أَوْ اخْتِلَافِ أَوْجِهٍ الْقِرَاءَةِ
وَمِثْلُهُ الْخِلَافُ فِي الرِّوَايَةِ
أَوْ اخْتِلَافِ أَوْجِهٍ الْإِعْرَابِ فِي
نَصِّ الْكِتَابِ أَوْ حَدِيثِ اقْتُفَى
وَالْخُلْفُ فِي قَاعِدَةٍ أَصْلِيَّةٍ
وَالنَّسْخِ وَالْإِحْكَامِ فِي قَضِيَّةٍ

وَالْحَمْلُ لِلْمُحْتَمِلِ اللَّفْظِ عَلَى

بَعْضِ الَّذِي مِنَ الْمَعَانِي اخْتِمَالًا

كَمَثَلِ الْإِشْتِرَاكِ وَالْعُمُومِ

وَالْحَذْفِ وَالْمَجَازِ وَالْمَفْهُومِ

وَالْأَمْرِ هَلْ مَحَلُّهُ الْوُجُوبُ

وَالنَّهْيِ هَلْ تَحْرِيمُهُ الْمَطْلُوبُ

وَهَلْ عَلَى إِبَاحَةٍ لِلنَّوَاقِعِ

أَوْ غَيْرِهَا يُحْمَلُ فِعْلُ الشَّارِعِ

وَقِسْ عَلَى ذَاكَ فِي ذَا الْقَدْرِ

كِفَايَةً تُرْشِدُ مَنْ يَسْتَقْرِي

وَمَا لَهُ قَصْدِي فَقَدْ تَمَّتْهُ

مُبْدِي مَا مَعْنَى بِهِ رِسْمُهُ

فَكَانَ لِمَا خُصَّ بِالْقَبُولِ

أَخْطَى لَهَا مِنْ مَهْيَعِ الْأُصُولِ

والحمدُ لله الذي بِحَمْدِهِ
يَسْعُدُ مَنْ قَدَّمَهُ لِقَصْدِهِ
ثُمَّ صَلَاتُهُ بِإِلَاحِهِ
عَلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ
وآلِهِ وَصَحْبِهِ الْكَرَامِ
والتَّابِعِينَ الْقُدُورِ الْأَعْلَامِ
انتهت بحمد الله وتوفيقه.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	تقديم لمصطفى مخدوم
٩	مقدمة
١٨	النسخ المعتمدة
٢١	مقدمة
٢٥	مقدمة في علم الأصول
٢٦	مدرك العقل
٢٧	مراتب المعرفة
٢٩	الدليل وأنواعه
٣٣	وضع اللغة
٣٤	أسماء الألفاظ
٣٥	المشترك

٣٦	الحقيقة والمجاز
٣٨	المقتضيات المحتملة
٤٠	المنطوق والمفهوم
٤٤	الأحكام
٤٨	الأسباب والشروط والموانع
٥٣	أوصاف العبادة
٥٦	المقاصد الشرعية
٦٠	التكليف
٦٢	شروط التكليف
٦٤	الحقوق
٦٥	أفعال المكلف
٦٨	الأدلة الشرعية
٧٢	المحكم والمتشابه
٧٤	المبين والمجمل والظاهر والمؤول
٧٦	البيان
٧٩	العموم والخصوص
٨٢	التخصيص

٨٧ الاستثناء
٨٨ المطلق والمقيّد
٩٠ الأمر والنهي
٩٥ النسخ
٩٩ السّنة
١٠١ الأخبار
١٠٤ مراتب رواية الصّحابي
١٠٥ رواية غير الصّحابي
١٠٦ أقسام التحمّل
١٠٧ خبر الواحد
١١١ الإجماع
١١٥ القياس
١٢٠ مسالك العلّة
١٢٣ قواعد القياس
١٢٥ الاستصلاح وأنواع المصلحة
١٢٧ الاستدلال وأنواعه
١٣٠ الاستقراء

١٣٠ الاستحسان
١٣١ العرف والعادة
١٣٢ سدّ الذرائع
١٣٢ شرع من قبلنا
١٣٣ الاجتهاد
١٣٥ شروط المجتهد
١٣٦ التصويب والتخطئة
١٣٨ التقليد
١٤١ من يجوز له الإفتاء
١٤٤ التعادل والترجيح
١٤٥ الترجيح باعتبار حال المرويّ
١٤٧ الترجيح باعتبار حال الراوي
١٤٨ ترجيح الأقيسة
١٥٠ أسباب الخلاف
١٥١ خاتمة المصنّف
١٥٣ الفهرس

* * *

رقم الإيداع ٤٢٢٣ / ١٩٩٤ م
